

أثر التعثر المالي في ظل الدور المعدل لدورة حياة  
الشركة على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد  
ضريبة الدخل  
"دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

د/ عبد الله حسين يونس

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بني سويف

ملخص البحث

**الهدف:** اختبار أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي من قبل الإدارة في تحديد ضريبة دخل الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى اختبار الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية.

**التصميم/المنهجية:** تتكون عينة البحث من 794 مشاهدة لشركات غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم الاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد، وذلك من خلال تحليل أساسى واختبار حساسية.

**النتائج:** باستخدام نموذج (1968) Altman لتحديد درجة التعثر المالي، أظهرت نتائج التحليل الأساسى إلى وجود دليل تطبيقي لتأثير التعثر المالي إيجاباً على الممارسات الانتهازية لإدارة الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في تحديد ضريبة الدخل. وباستخدام نموذج (2011) Dickinson في تحديد مراحل دورة حياة الشركة، أظهرت النتائج إلى وجود دليل تطبيقي آخر لتأثير مرحلة التقديم إيجاباً ومرحلة النضج سلباً على تلك العلاقة التأثيرية. وباستخدام مؤشر بديل لقياس التعثر المالي، أظهرت نتائج اختبار الحساسية نفس نتائج التحليل الأساسى، مما يعكس متانة النتائج التي تم التوصل إليها وقوتها.

**التوصيات:** استناداً إلى النتائج السابقة، يوصى البحث بإجراء تعديل على التشريع الضريبي يغلظ العقوبات والغرامات حال ثبوت تورط إدارة الشركات في التجنب الضريبي الضار والتهرب الضريبي، بذل الجهد من قبل الجهات المعنية لإيجاد آليات تحد من انخراط إدارة الشركات في ممارسات السلوك الانتهازي وتصرفاتها غير القانونية بشأن تحديد الضريبة، ومعالجة حالة التعثر المالي التي تتعرض لها الشركات خلال مراحل دورة حياتها بعيداً عن الممارسات الانتهازية للإدارة المتعلقة بتحديد الضريبة.

**الأصالة/الإضافة:** يحاول البحث تقليل الفجوة البحثية في الأدب المحاسبى بشأن الموضوع مجال البحث. ومن المتوقع أن تكون النتائج محل اهتمام الإدارة، المستثمرين، المحللين الماليين، ومأمورى مصلحة الضرائب.

**الكلمات المفتاحية:** التعثر المالي؛ مراحل دورة حياة الشركة؛ السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل؛ الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## **The Impact of Financial Distress under the Moderating Role of Corporate Life Cycle on Managerial Opportunistic Behavior in Determining the Income Tax “Evidence from the Egyptian stock Exchange”**

### **Abstract**

**Purpose:** Investigating the impact of financial distress on managerial opportunistic behavior in determining the income tax of non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX), in addition to determining the moderating role of corporate life cycle stages on this influence relationship.

**Design/Methodology:** The research sample consists of 794 observations of non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange, the multiple regression models were used to test research hypotheses. A fundamental analysis and a sensitivity test were performed.

**Findings:** Using Altman (1968) model for financial distress, the results of the fundamental analysis indicated that there was a positive effect of financial distress on managerial opportunistic behavior in determining the income tax of non-financial firms listed on the Egyptian Stock Exchange. Using Dickinson (2011) model in determining the corporate life cycle stages, it found also a positive effect of introduction stage and a negative effect of mature stage on that influence relationship. By using an alternative proxy to measure the financial distress, the results of the sensitivity test found the same results as the fundamental analysis, which reflects the strength and robustness of the findings.

**Recommendations:** Based on the previous findings, the research recommends making an amendment to the tax legislation that increases penalties and fines if it is proven that corporate management is involved in aggressive tax avoidance and tax evasion, exerting efforts by the concerned authorities to find mechanisms that limit the adoption of managerial opportunistic behavior and illegal actions regarding the income tax determination, and solving the financial distress that corporate is exposed to during the life cycle stages away from managerial opportunistic behavior related to determining the tax.

**Originality/Value:** The research tries to reduce the research gap in the accounting literature on the subject area of research. The findings of the research are expected to be of interest to management, investors, financial analysts, and tax officials.

**Keywords:** Financial Distress; Firms' life cycle stages; Managerial Opportunistic Behavior in Determining the income Tax; firms listed on the Egyptian Stock Exchange (EGX).

## 1- مقدمة البحث

تعد الضرائب في معظم الدول حول العالم ركيزة أساسية للموارد (الإيرادات) المالية الحكومية، وتعد في نفس الوقت واحدة من أهم عناصر التدفقات النقدية الخارجة التي تؤديها الشركات إلى الموازنة العامة للدولة. ويقيد السلوك الانتهازي للإدارة *Managerial Opportunistic Behavior* في تحديد ضريبة دخل الشركات من قدرة الدولة على تحصيل أحد أهم مواردها ووضع السياسات موضع التنفيذ، حيث تنتهج ممارسات من أجل تخفيض الضريبة المدفوعة. لذلك، تقوم الإدارة بتطوير استراتيجيات التخطيط الضريبي لتخفيض تلك التدفقات النقدية الخارجة، بغرض تلبية وتحقيق الأرباح المستهدفة واحتياجات رأس المال.

وعندما تحقق الشركات صافي خسارة تشغيلية بقيمة مرتفعة، لا تجدى ممارسات سلوكها الانتهازي على مستوى القوائم المالية (أى إدارتها للأرباح) نفعًا من أجل تحسين نتائجها المالية، وفي هذه الحالة تلجأ إلى نطاق آخر لممارسات سلوكها الانتهازي والذي يتضمن تحديد الضريبة على الدخل (سعيد وعلى، 2021). ومن خلال ممارسات إدارة الشركات للسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، تحرم الشركات الخزنة العامة للدولة من الموارد المالية بشكل مباشر، والذي يؤثر بدوره سلبيًا على خطة التنمية الاقتصادية للدول، وخاصة النامية. لذلك، فإن تحليل ودراسة مسببات ومحددات هذا السلوك يهم الحكومة والشركات والأفراد على حد سواء. وبالتالي، فإن دراسة هذا الموضوع لم يجتذب فقط علماء المحاسبة وتمويل الشركات، ولكن أيضًا المالية العامة والسياسة العامة وإدارة الدولة (Dang and Tran, 2021).

ويمثل السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل ظاهرة منتشرة في كل وقت ومكان حول العالم، حيث إن ممارسات هذا السلوك موجودة منذ وجود مفهوم الضرائب نفسه، والذي يؤثر جوهريًا على القرارات الاقتصادية للشركات، لأن الضرائب جزء مهم من تدفقاتها النقدية (Hanlon and Heitzman, 2010). ويتضمن السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة دخل الشركات أشكال ومظاهر مختلفة، وقد اتفقت غالبية الدراسات السابقة (e.g.: Dyreng et al., 2008; Frank et al., 2009; Chen et al., 2010; Hanlon and Heitzman, 2010; Richardson et al., 2015a,b; Edwards et al., 2016; Kusbandiyah and Norwani, 2018 وعلى، 2021)، على أنه يتمثل في: التخطيط الضريبي *Tax planning*، التجنب الضريبي (العادي) *Tax avoidance*، التجنب الضريبي التعسفي *Aggressive Tax avoidance*، والنهرب الضريبي *Tax Evasion*. وقد أشار Payne and Raiborn (2018) إلى أن الدراسات

السابقة لم تقدم طريقة لقياس كل عنصر أو مفهوم على حدة، حيث تعتمد غالبية تلك الدراسات في قياس السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة دخل الشركات على معدل الضريبة الفعال، مع التفرقة بين معدل الضريبة الفعال النقدي والمحاسبي (يوسف، 2019).

ويوفر السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة دخل الشركات مظلة لانتهاز الإدارة الفرصة للتربح الإداري، أو ما يعرف بمصطلح "استخراج الإيجار" Rent Extraction، حيث تقوم الإدارة الانتهازية بهذا السلوك لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح ملاك الشركة (Desai and Dharmapala, 2006; Kim et al, 2011؛ عيسى، 2015).

وتتعرض الشركات لحالة التعثر المالي Financial Distress عندما لا تستطيع سداد المبالغ المستحقة عليها (كرصيد الدائنون وأوراق الدف فوائد القروض) في تاريخ الاستحقاق، نظرًا لعدم توافر تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تكفي لسدادها (Ozcan, 2016؛ على، 2017). وعندما تكون الشركات متعثرة ماليًا، تكون دائمًا متحفزة لتخفيض قيمة الضريبة التي تدفعها من خلال أساليب وطرق مختلفة، ويتوفر الحافز لدى إدارة الشركات للانخراط في السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، ففي هذه الحالة تتجاوز فوائد هذا السلوك (مثل: انخفاض الالتزامات الضريبية، زيادة صافي التدفقات النقدية، الحفاظ على التصنيفات الائتمانية الملائمة، استيفاء متطلبات افتراض الاستمرارية، وتحسين نظرة المستثمرين) تكاليفه (مثل: زيادة أتعاب المراجعة، عقوبات وغرامات مالية نتيجة التقاضي، الإضرار بالسمعة، ارتفاع تكلفة الديون، ارتفاع تكلفة حقوق الملكية، الممارسات الانتهازية لإدارة الشركة في شكل ترحب إداري، وانهيار سعر السهم).

كما أن المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة حياتها Corporate / Firm Life Cycle تعكس مدى تعرض الشركة للتعثر المالي من عدمه، حيث إن الحالة المالية للشركة تختلف باختلاف مرحلة: التقديم، النمو، النضج، التذبذب، والانحدار، والذي قد ينعكس بدوره على الممارسات الانتهازية لإدارتها في تحديد الضريبة. فقد ترتفع ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد الضريبة للشركات في مرحلتى التقديم والانحدار والتذبذب (لارتفاع احتمال تعثر الشركات ماليًا) مقابل انخفاضها في مرحلتى النمو والنضج (لانخفاض احتمال تعثر الشركات ماليًا).

## 2- مشكلة البحث

عندما تكون الشركات متعثرة ماليًا، فإن منافع السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد الضريبة تفوق تكاليفه، مما يزيد من حافز انخراطها في تنفيذه، حيث تعد الحاجة إلى الحفاظ على رأس المال أو

تلبية الحد الأدنى من احتياجات للشركة أمرًا مهمًا، حتى تتمكن الشركة من تلبية متطلبات تعهدات الديون أو الاستمرار في ممارسة أنشطتها وعملياتها (Richardson et al., 2015a).

وقد أوصت دراسة Habib et al. (2018) بضرورة أن تأخذ الأبحاث المستقبلية في الاعتبار الخصائص الأخرى الخاصة بالشركة، مثل: دورة حياة الشركة، والتي قد تؤثر على العلاقة بين التعثر المالي وإدارة الأرباح (السلوك الانتهازي للإدارة على مستوى القوائم المالية). وامتدادًا لذلك، يتناول البحث الحالي بالتحليل والدراسة أثر دورة حياة الشركة على العلاقة التأثيرية بين التعثر المالي والسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة دخل الشركات. ففي مراحل التقديم والتذبذب والانحدار يرتفع احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي، والذي قد يكون دافعًا لإدارتها في تبني ممارسات تخفض من تحديد ضريبة الدخل المفروضة على تلك الشركات (أى ارتفاع السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل). في المقابل، في مرحلتى النمو والنضج ينخفض احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي، والذي قد يكون يخفض من تبني الإدارة لتلك الممارسات (أى انخفاض السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل).

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلطة بشأن اتجاه تأثير التعثر المالي للشركات على ممارسات إدارتها فيما يتعلق بسلوكها الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل وذلك في بيئات محاسبة مختلفة. فقد توصلت بعضها (e.g.: Richardson et al., 2015a,b; Muttaqin et al., 2021; Dang and Tran, 2021) إلى وجود تأثير إيجابي، وتوصلت أخرى (مثل: سعيد وعلى، 2021) إلى وجود تأثير سلبي، في حين توصلت ثالثة (e.g.: Dhamara and Violita, 2021; Tilehnouei et al., 2018) إلى وجود تأثير غير معنوي.

وفي سياق آخر، توصلت غالبية الدراسات السابقة (e.g.: Hasan et al., 2016; Mangoting and Onggara, 20189; Abbas et al.; 2020) إلى ارتفاع ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل في مرحلتى التقديم والانحدار مقابل انخفاضها في مرحلتى النمو والنضج. في حين لم تتوصل أخرى (e.g.: Irawan and Afif, 2020) إلى وجود تأثير معنوي لمراحل دورة حياة على انخراط إدارة الشركات في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظريًا وعمليًا - في بيئة ممارسة المحاسبة المصرية - على السؤالين التاليين: (أ) هل يؤثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي لإدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في تحديد ضريبة الدخل؟ (ب) ما مدى اختلاف أثر التعثر المالي على السلوك

الانتهازى لإدارة إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى تحديد ضريبة الدخل باختلاف مراحل دورة حياة الشركة؟

### 3- هدف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى دراسة واختبار أثر التعثر المالى على السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل، ومدى اختلاف قوة و/أو اتجاه هذه العلاقة التأثيرية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة.

ويسعى البحث إلى تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2008-2019).

### 4- أهمية البحث

تتضح أهمية هذا البحث فى ضوء النقاط التالية:

- تقديم دليل تطبيقي بشأن تحديد أثر التعثر المالى على السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة فى بيئة المحاسبة المصرية.
- لا تزال الأدلة التطبيقية بشأن السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل غير حاسمة، وخاصة فى بيئة المحاسبة المصرية.
- يحاول البحث تخفيف التعارض فى نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر التعثر المالى على السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل، من خلال تحديد أثر إدخال مراحل دورة حياة الشركة كمتغير معدل لهذه العلاقة التأثيرية، من أجل تفسير هذا التعارض.
- ندرة الدراسات السابقة التى اختبرت عواقب ونتائج التعثر المالى للشركات، خاصة فيما يتعلق بالسلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل بالتطبيق على أحد أسواق المال العربية.
- الندرة الملموسة فى الدراسات السابقة التى اختبرت الأثر التفاعلى للتعثر المالى ومراحل دورة حياة الشركة على السلوك الانتهازى للإدارة فى تحديد ضريبة الدخل.
- مساهمة اتجاه الدراسات والبحوث الأجنبية فى إجراء اختبار حساسية، من أجل التحقق من مدى دقة النتائج فى ظل التحليل الأساسى ومثانتها.

## 5- حدود البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه الرئيس، يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي في تحديد الأنواع الأخرى من الضرائب كالضريبة على القيمة المضافة، ودراسة وتحليل الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد الأنواع الأخرى من الضرائب، وكذلك استخدام مؤشرات أخرى لقياس السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل بخلاف مؤشر المعدل النقدي الفعال، كما يخرج عن نطاق البحث أيضًا اختبار العلاقات التأثيرية خلال الفترة ما قبل عام 2008 أو ما بعد عام 2019، كما يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقات التأثيرية في الشركات التي تعد قوائمها بعملة بخلاف الجنيه المصري، واستبعاد الشركات التي تنتمي إلى القطاعات المالية، نظرًا لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الشركات المنتمة لباقي القطاعات الأخرى.

بالإضافة إلى استبعاد المشاهدات (شركة/عام) التي لم يتم التمكن من الحصول على بياناتها خلال فترة البحث، واستبعاد المشاهدات التي حققت صافي خسارة قبل الضرائب (من أجل حساب متغير السلوك الانتهازي للإدارة) وكذلك المعفاة من الخضوع للضريبة على الدخل. كما يخرج عن نطاق البحث المحددات الأخرى للسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، بخلاف التعثر المالي الذي تتعرض له الشركات، والمتغيرات المعدلة الأخرى، بخلاف مراحل دورة حياة الشركة، كما أن قابلية النتائج التي سوف يتم التوصل إليها للتعميم مشروطة بضوابط تتعلق بمجتمع وعينة البحث والأدوات المستخدمة في قياس متغيرات البحث.

## 6- خطة البحث

لدراسة مشكلة البحث ومعالجتها وتحقيق هدفه وفي ضوء حدوده، سيتم استكمال البحث على النحو التالي:

- 7- مفهوم وأنواع ودوافع السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات.
- 8- مفهوم وأسباب ومؤشرات التعثر المالي.
- 9- مراحل دورة حياة الشركة من منظور محاسبي.
- 10- تحليل أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات واشتقاق الفرض الأول.

11- تحليل الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة التأثيرية محل الدراسة واشتقاق الفرض الثانى وفروعه.

12- منهجية البحث.

13- نتائج البحث وإسهاماته وتوصياته ومجالاته المقترحة.

## 7- مفهوم وأنواع ودوافع السلوك الانتهازى للإدارة فى تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات

### 7-1- مفهوم وأنواع السلوك الانتهازى للإدارة فى تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات

أوضح (Puspitasari and Muktiyanto (2018 أن الضريبة تعتبر أحد دوافع ممارسات السلوك الانتهازى للإدارة، وذلك من خلال التأثير على صافى الربح الخاضع للضريبة، من أجل تخفيض الضريبة المدفوعة، ومن ثم التدفقات النقدية الخارجة.

وتسعى إدارة بعض الشركات استخدام المرونة التى توفرها معايير التقارير المالية الدولية IFRS للتلاعب فى تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة لتحقيق أهداف أرباحها الشخصية، وقد يؤثر تحقيق هذه الأهداف بتلك الكيفية على التنمية الاقتصادية للدولة ورفاهيتها. فقد وفرت تلك المعايير بدائل وخيارات محاسبية متعددة، مما يتيح لإدارة الشركة استخدام حكمها الشخصى، والذى يوفر فرصة انحرافها فى ممارسات السلوك الانتهازى على مستوى إعداد القوائم المالية للشركات بصفة عامة، وتحديد الضريبة على أرباحها بصفة خاصة (Ahmed et al., 2013; Ugrin et al., 2017). وفى إطار تبنى مصر لتلك المعايير، قدمت الدراسات السابقة (على سبيل المثال: عبدالبارى، 2015؛ محمد، 2018؛ هلالى، 2018) دليلاً تطبيقياً بشأن هذه الممارسات، سواء عند إعداد القوائم المالية للشركات أو تحديد الضريبة على أرباحها (سعيد وعلى، 2021).

وتعد حسابات الضريبة على أرباح الشركات مجالاً للضعف الجوهري فى هيكل الرقابة الداخلية، وكونها حسابات معقدة بطبيعتها، ويتم إعدادها قبل نهاية السنة المالية، وتحتل مرتبة متأخرة بين الحسابات فى عملية المراجعة، وانخفاض قدرة مراقب الحسابات غير المتخصص صناعياً والذى لا يقدم خدمات ضريبية للعميل بخلاف المراجعة على تقييد السلوك الانتهازى للإدارة فى حسابات الضريبة (سعيد وعلى، 2021; Gleason et al., 2017; Christensen et al., 2015).



وينطوى السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الأرباح على مظاهر وأنواع مختلفة تشمل: التخطيط الضريبي، التجنب الضريبي (العادي أو المقبول)، الممارسات الضارة للتجنب الضريبي (التعسفي أو الضار)، والتهرب الضريبي. وقد تم الخلط بين هذه المصطلحات، فقد توسع Hanlon and Heitzman (2010) في تحديد المقصود بالتجنب الضريبي، فقد ذكر أنه إذا كان التجنب الضريبي يمثل سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي Continuum of Tax Planning Strategies، ففي الطرف الأدنى توجد استراتيجيات قانونية تمامًا لخفض الضرائب، في حين أن مصطلحات مثل: "عدم الامتثال" Noncompliance، "التهرب" Evasion، و"الملاذ أو الإيواء" Sheltering ستكون أقرب إلى الطرف الآخر من السلسلة المتصلة. بكلمات أخرى، يتبع تجنب ضريبة الشركات نمطاً مستمراً يتراوح من السلبية إلى العدوانية، ويمثل النمط السلبي الامتثال للأحكام الضريبية للدولة، في حين يمثل النمط العدواني إعادة هيكلة المعاملات والترتيبات بهدف التهرب من الضرائب أو تخفيض الربح الخاضع للضريبة. ويمكن التفرقة بينهم - من حيث المفهوم - على النحو التالي:

#### (أ) التخطيط الضريبي:

يتمثل التخطيط الضريبي في الإجراءات التي تتبعها الشركات لتنظيم أوضاعها عند التعامل مع التشريعات الضريبية في الأجل الطويل، من أجل تدنية قيمة الضريبة أو تجنبها بالكامل - إن أمكن ذلك - بما لا يتعارض مع الهدف من قانون الضرائب (محمد، 2010؛ فودة، 2020). وينطوى التخطيط الضريبي على السلوك الانتهازي لإدارة الشركة، والذي يؤدي إلى تحويل الثروة من كل من الدولة والملاك لحساب الإدارة، مما يؤثر سلباً على وضعها المالي، وكذلك على سمعتها بالنسبة لعلاقاتها مع أصحاب المصالح. وبذلك، قد يستفيد الملاك من عزوف الشركة عن ممارسة أنشطة التخطيط الضريبي (سمره وآخرون، 2022).

وعرفه Tang and Firth (2011) باستغلال الشركات الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي عند إعداد تقاريرها الضريبية من أجل تخفيض التزاماتها الضريبية. بمعنى أن التخطيط الضريبي يمثل الجانب الإداري الذي يتضمن تحديد هدف تخفيض مقدار الضريبة إلى أدنى حد ممكن ووضع الاستراتيجيات التي تضمن تحقيق هذا الهدف، والذي قد يشمل تنفيذ أعمال قانونية أو غير قانونية (حشاد، 2021).

كما عرفه Armstrong et al. (2015) بأنه الوسيلة التي يتم وضع الخطط وتحديد الوسائل من خلالها، من أجل تدنية الالتزامات الضريبية إلى أدنى حد ممكن، ويعد التخطيط الضريبي بمثابة

عملية مستمرة، لا تتوقف عند فترة محددة ولا على المعالجة المالية أو المحاسبية لعنصر أو بند محدد، ويأخذ في اعتباره كل القرارات الإدارية أو ما يعرف بالاستراتيجيات الضريبية.

وقد أشار Frank et al. (2009) إلى أنه يمكن أن تتلاعب الشركات في أرباحها الخاضعة للضريبة من خلال إجراءات تخطيط الضريبة التي تتبعها، سواء كانت بشكل قانوني أو غير قانوني. كما أشار Wang et al. (2019) إلى أن التخطيط الضريبي يتمثل في تخفيض الضريبة على ربح الشركة من خلال الاستثمارات وهيكله الأنشطة التجارية في نطاق قانون الضرائب. وقد ذكر Mills et al. (1998) أن كل دولار يتم إنفاقه في أنشطة التخطيط الضريبي يقابله انخفاض بقيمة أربعة دولارات في الالتزامات الضريبية، أي ارتفاع التدفقات النقدية من أنشطة التخطيط الضريبي نتيجة انخفاض الضريبة الصريحة.

#### وتتكبد الشركات في تخطيطها الضريبي تكاليف، والتي تشمل:

- التكاليف المباشرة الصريحة، مثل: رسوم الاستشارات المدفوعة للاستشاريين الخارجيين والغرامات والعقوبات المحتملة الناتجة عن عمليات مراجعة خدمة الإيرادات الداخلية والرواتب والتكاليف الأخرى المرتبطة بإدارة الضرائب.
- التكاليف غير المباشرة، مثل: انخفاض معدلات العائد على الاستثمارات في الأصول المفضلة للضرائب (المعروفة أيضًا بإسم الضرائب الضمنية) (Edwards et al., 2013; Al-Hadi et al., 2017).

#### (ب) التجنب الضريبي:

عرف Tilehnoei et al. (2018) التجنب الضريبي بأنه التطبيق القانوني للنظام الضريبي للمصالح الشخصية لتخفيض مبلغ الضريبة المستحقة من خلال الأدوات والأساليب المتاحة في قانون الضرائب ولائحته التنفيذية، ويعكس ذلك السلوك الانتهازي من قبل إدارة الشركات في حسابات الضريبة.

وقد أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مصطلح تجنب الضريبة يُستخدم لوصف الإجراء الذي تقوم به الشركة، بهدف تخفيض التزاماتها الضريبية وفق التشريع الضريبي، إلا أن هذا الإجراء قد يتعارض مع المقصد من تطبيق التشريع الضريبي (OCED, 2015).

كما عرف Abbas et al. (2020) التجنب الضريبي بأنه التغيير في الأنماط السلوكية لدافعي الضرائب للبحث عن ثغرات في قانون الضرائب القائم من أجل تخفيض الالتزام الضريبي. وأشار

(2021) Mocanu et al. إلى أن التجنب الضريبي هو التجنب القانوني من دفع الضرائب إلى الخزانة العامة للدولة، وذلك بالوسائل القانونية باستخدام الثغرات Loopholes التشريعية لصالح الشركة.

ويتضمن التجنب الضريبي الأنشطة القانونية لتخطيط الضريبة Legal tax planning activities، بغرض تجنب سداد الضريبة، كالاستثمار فى محفظة السندات المفضلة ضريبياً واختيار أفضل الطرق الضريبية للإهلاك (Hanlon and Heitzman, 2010).

ويتبين مما سبق، أن التجنب الضريبي ينقسم إلى ممارسات مشروعة (عادية أو مقبولة) وأخرى غير مشروعة (تعسفية أو ضارة)، وينشأ النوع المشروع من ممارسات التجنب الضريبي نتيجة الاختلاف بين مواد قانون الضرائب ومعايير التقرير المالى الدولية IFRS. ففى مصر مثلاً، تسمح مواد قانون الضرائب فى حساب إهلاك الأصول الثابتة بمعدلات ونسب محددة حسب كل أصل، وتختلف هذه المعدلات عن نظيرتها التى تسمح بها معايير التقرير المالى الدولية، مما ينتج عنها أصول والتزامات ضريبية مؤجلة، حيث تسمح تلك المعايير للإدارة باستخدام مزيد من السلطة التقديرية أكثر من القواعد الضريبية. ومن ثم، فإن انخفاض الربح الخاضع للضريبة من خلال وجود التزامات ضريبية مؤجلة قد يؤدي إلى انخفاض فى مبلغ الضريبة الحالية، ويمكن تصنيفها على أنها تجنب ضريبي (وزارة المالية، 2005).

أما الممارسات غير المشروعة فتنشأ نتيجة عدم اتفاق التخطيط الضريبي مع روح القانون من خلال الاستفادة بالثغرات الواردة بمواده، نظراً لتعارضها أو لعدم وضوح صياغتها. وتتمثل فى ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الربح الخاضع للضريبة وكذلك استخدام اسعار التحويل فى تحويل الدخول إلى فروع لا تخضع للضريبة (كملاجئ ضريبية)، ويكون فى هذه الحالة تجنب ضريبي تعسفي.

### (ج) التهرب الضريبي:

عرف (2020) Abbas et al. التهرب الضريبي على أنه جهد غير مشروع لتخفيض الالتزام الضريبي من خلال التمثيل الخاطئ للدخل أو اعتماد تقنيات احتيالية لتجاوز قوانين الضرائب. وتتضمن هذه الأساليب تخفيض قيمة الربح الخاضع للضريبة، ويؤدي إلى عدم الامتثال للالتزامات الضريبية. وبذلك، يتجاوز التهرب الضريبي مستوى التجنب الضريبي (العادي والتعسفي) للدرجة التى تهرب الشركة من التزاماتها الضريبية، من خلال انتهاك قوانين الضرائب واللوائح. فهو محاولة

متعمدة لإلغاء قانون الضرائب أو التحايل عليه من أجل تخفيض المسؤولية الضريبية بشكل غير قانونى (Mocanu et al., 2021).

ويمثل التهرب الضريبى الممارسات غير القانونية التى تمارسها الشركات للهروب من الضرائب، حيث تقوم بإخفاء الدخل أو الربح الخاضع للضريبة من خلال المبالغة فى تقدير الخصومات و/أو الإعفاءات (Sandmo, 2005). وقد أشار (Gabor (2012 إلى أن التهرب الضريبى سلوك غير قانونى متعمد يودى إلى انتهاك مباشر لقانون الضرائب للتهرب من دفع الضرائب.

وقد قدم Lietz (2013) إطارًا مفاهيميًا للتفرق بين المصطلحات السابقة، فقد أشار إلى أنه يوجد تجنب ضريبى يتوافق مع روح القانون، وفى هذه الحالة يأخذ الشكل المقبول، كاستثمار الشركة فى مجالات معفاة أو منخفضة ضريبياً والإهلاك المعجل للألات والمعدات المشتراة (كما بالمادة 27 من القانون رقم (91 لعام 2005). كما يوجد تجنب ضريبى يخالف روح القانون يقترب من التهرب الضريبى، وفى هذه الحالة يأخذ الشكل التعسفى، كممارسات إدارة الأرباح فى تخفيض الربح الخاضع للضريبة وكذلك استخدام اسعار التحويل فى تحويل الدخل إلى فروع لا تخضع للضريبة (كملاجئ ضريبية). أما التهرب الضريبى فيشير إلى ارتكاب الشركة ممارسات تخالف نصوص مواد قانون الضرائب، وتعد بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون، كعمليات التزوير فى التقرير الضريبى وتعمد إثبات عمليات كاذبة (عيسى، 2015).

**ويؤكد على ذلك،** ما أوضحه (Hasan et al. (2016 بأن السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة من الناحية النظرية يقع على طول سلسلة متصلة تتراوح من "الامتثال لأحكام الضرائب" إلى "العدوانية"، أى هيكلة المعاملات والأنشطة بهدف رئيس يتمثل فى تخفيض ضريبة على أرباح الشركات عن طريق الاستخدام المشروع للقواعد الضريبية. بالإضافة إلى إمكانية تحقيق التجنب الضريبى بوسائل غير قانونية لا تمتثل للتشريعات أو اللوائح الضريبية، حيث إنها تعد انتهاكاً لقانون الضرائب، وهذا النوع من التجنب يشكل التهرب الضريبى. وقد استخدمت تلك الدراسة مؤشراً لقياس التجنب الضريبى يتضمن جميع أنواع ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة.

**كما يؤكد** (Kusbandiyah and Norwani (2018 على أن السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة يشمل أنشطة التخطيط الضريبى التى تعتبر عدوانية من حيث أنها مصممة لتخفيض الربح الخاضع للضريبة بشكل فعال من خلال استغلال أوجه عدم اليقين أو التباين فى تفسير قانون الضرائب، والاستفادة من مجالات قانون الضرائب التى قد تقع فى المنطقة الرمادية، واتخاذ

الترتيبات أو المخططات المصممة لتخفيض الالتزامات الضريبية للشركات بشكل فعال بالإضافة إلى الأنشطة غير القانونية.

كما أوضح (Aronmwan and Okafor (2019) أن الشركات تنفذ ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل كإجراء لتخفيض الضريبة بشكل قانوني، ويعد التهرب الزاوية غير القانونية له.

وقد استخدم (Hanlon and Heitzmen (2010); Huseynov and Klamm (2012) مصطلحى التجنب الضريبي والتجنب الضريبي التعسفي بشكل مترادف، بينما استخدم Edwards et al. (2016) مصطلحى التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي بشكل مترادف، في حين خلط (Frank et al. (2009); Chen et al. (2010) بين مصطلحى التجنب الضريبي التعسفي والتهرب الضريبي.

وفي الواقع العملي، وجد (Abdul Wahab and Holland (2012) صعوبة عملية في التفرقة بين تلك المفاهيم باستخدام البيانات الثانوية الواردة بالقوائم المالية، الأمر الذى ترتب عليه استخدامها بشكل تبادلي أو توسيع مفهوم التجنب الضريبي ليشمل الأنشطة القانونية التى تتفق مع روح القانون وتلك التى لا تتفق، وكذلك الأنشطة غير القانونية التى تعتبر من قبيل التهرب الضريبي (فودة، 2020).

يضاف إلى ما سبق، يعد التخطيط الضريبي بمثابة مرحلة تسبق التجنب الضريبي (العادي والتعسفي) والتهرب الضريبي، حيث يعد التخطيط الضريبي نقطة البداية التى تنتج عنها المواقف الضريبية المختلفة. ويمكن وصف التجنب الضريبي على أنه تخطيط ضريبي تم بوسائل قانونية مشروعة تتفق مع روح قانون الضرائب، ويكون تجنب ضريبي تعسفي إذا لم يتفق التخطيط الضريبي مع روح القانون من خلال الاستفادة بالثغرات الواردة بمواده لتعارضها أو لعدم وضوح صياغتها، ويكون تهرب ضريبي إذا تم التخطيط الضريبي بطرق ووسائل غير قانونية (فودة، 2020).

وبناءً على صعوبة التفرقة عملياً بين هذه المفاهيم والمصطلحات، فقد توسع الباحثون فى نطاق مفهوم السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات، من أجل إمكانية قياسه عملياً ليشمل: التخطيط الضريبي، التجنب الضريبي (العادي والتعسفي)، والتهرب الضريبي.

## 7-2- أساليب ودوافع السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات

تتعدد مجالات أساليب وممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات، فهي سلسلة من الأنشطة يترتب عليها حالة أو أكثر من الحالات التالية (مليجي، 2018؛ فودة، 2020؛ سعيد وعلى، 2021؛ محمد، 2021؛ Dyreng et al., 2010; Palan et al., 2021):

● **الملاذات الضريبية المسيئة واستراتيجية تآكل الوعاء**: تشير إلى نقل أرباح الشركات - خاصة متعددة الجنسيات - إلى مناطق أخرى ذات معدلات ضريبية منخفضة أو غير خاضعة للضريبة، فترتفع المعاملات الأكثر عدوانية التي تقع في الملاجئ والملاذات الضريبية المسيئة Abusive tax shelters. بكلمات أخرى، تتمثل الملاذات الضريبية المسيئة في إنشاء شركات خارجية لتوفير الحماية الضريبية، والتلاعب بتقنيات المحاسبة، والتلاعبات القانونية. وتشير الحماية الضريبية الخارجية إلى نشاط استخدام المعاملات المصطنعة لتحويل الدخل إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة وبالتالي إنشاء ملاذات ضريبية كما في حالة شركة Mossack franseca (شركة محاسبة مقرها بنما)، وبالمثل يتم الاعتراف بالمصرفيات في البلدان ذات الضرائب المرتفعة.

● **التأخير في سداد الضريبة**: تشير إلى الوفاء بسداد الضريبة من خلال دفعات متأخرة نوعاً ما عن توقيت تحقيق الأرباح، من أجل أن تستفيد الشركة بهذه الدفعات أطول فترة ممكنة.

● **استخدام البدائل المحاسبية**: يشير إلى استغلال الشركات البدائل المحاسبية الواردة بمعايير التقرير المالي الدولية لقياس وتقييم عناصر القوائم المالية، مثل: طريقة تسعير المخزون (الأول فالأول، المتوسط)، طريقة الحصول على الأصول الثابتة (الاقتناء، التأجير التمويلي).

● **أسعار التحويل**: يشير إلى استخدام الشركة الأم طريقة تسعير تحويلي لعناصرها (كالأصول غير الملموسة أو الخدمات)، وقد تستخدم أسعار تحويل غير سليمة لتسعير تحويل البضاعة بين فروعها، والتي قد تختلف في معاملاتها الضريبية، وذلك بغرض تحويل الأرباح من المناطق والدول ذات المعدل الضريبي المرتفع لمناطق ودول أخرى منخفضة المعدل الضريبي أو لا تخضع للضريبة.

● **التلاعب في نتائج الأعمال:** يشير إلى سعى إدارة الشركات لإظهار صافي خسائر للاستفادة من ترحيلها للأمام تطبيقاً للمادة رقم (29) من قانون الضرائب المصري رقم (91) لعام 2005، أو سعيها لتأجيل بعض التكاليف أو تضخيم الإيرادات في فترات الإعفاء من الضريبة إلى فترات الخضوع لها.

● **تمويل الأصول عن طريق الديون:** يشير إلى شراء الأصول عن طريق الديون، فينخفض الربح الخاضع للضريبة، لارتفاع مصروف التمويل، مما يخفض الضرائب، وذلك كله نتيجة ارتفاع الرافعة المالية.

● **استغلال ثغرات القانون:** يشير إلى دفع ضرائب بقيمة أقل عما يتطلبه التفسير المعقول لقوانين الدولة، وتظهر هذه الثغرات لتعارض بعض مواد قانون الضرائب أو لعدم وضوح الصياغة.

وقد تناولت دراسة (Dechow and Skinner (2000) أثر تعدد البدائل المحاسبية في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP في التلاعب بنتائج أعمال الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى استخدام تلك الشركات لتعدد البدائل المحاسبية في معالجة عناصر القوائم المالية في الإفصاح عن أرباح مرتفعة غير حقيقية وأعباء ضريبية منخفضة، مما يشير إلى ممارسة إدارة تلك الشركات للسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة. كما تناولت دراسة Blaylock et al. (2012) أثر الفروق الضريبية على إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاقات الاختيارية. وقد تم التوصل إلى أن الشركات تصدر تقارير مالية متضمنة أرباح منخفضة مع ارتفاع حجم الفروق الضريبية الموجبة، مما يشير إلى ممارسة إدارة تلك الشركات للسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة.

وتناول (Salah (2019) مدى استخدام إدارة الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي رقم (24) المعنون بـ "ضرائب الدخل" والتخطيط الضريبي كأداة لممارستها الانتهازية في شكل إدارة لأرباح تلك الشركات. وقد توصلت النتائج إلى أن صافي التزامات الضرائب المؤجلة لها تأثير مباشر على سلوك الإدارة الانتهازي بشأن إدارة أرباح تلك الشركات على عكس التخطيط الضريبي الذي ليس له تأثير مباشر، إلا أن التخطيط الضريبي له تأثير غير مباشر على سلوك الإدارة الانتهازي من خلال صافي التزامات الضرائب المؤجلة.

وتتعدد دوافع الإدارة في الانخراط في تنفيذ ممارسات تعكس سلوكها الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات، يتمثل أحدها في تحقيق منافع كارتفاع صافي التدفقات النقدية للشركة، الناتجة عن الوفورات الضريبية، والتي توفر فرصة زيادة استثمارات الشركة، مما ينعكس إيجاباً على تعزيز قيمة الشركة، ومن ثم ارتفاع ثروة ملاكها، من خلال مزيد من التوزيعات النقدية،

وكذلك ارتفاع مكافآت الإدارة، نتيجة إدارتها الفعالة للضرائب (عيسى، 2015؛ Annuar et al. 2014).

فى المقابل، يشكك (Khuong et al. 2020) فى الدافع السابق، وأشار إلى دافع آخر يتمثل فى استخدامها للتدفق النقدى الحر فى بناء إمبراطورية شخصية. حيث تنطوى الممارسات السابقة على حجب الموارد المالية عن الحكومة والاحتفاظ بها للشركة، والتي يمكن أن تستخدم فى تخفيض قيمة المساهمين بسبب مشاكل الوكالة المتعلقة بالفصل بين المساهمين والإدارة لعدد من الأسباب (Wang et al. 2019):

(أ) قد يوفر الفصل بين المساهمين والإدارة فرصًا للإدارة للاستفادة من ذلك السلوك للانخراط فى تحقيق مصالح شخصية للإدارة الذى يمكن أن يضر بقيمة الشركة.

(ب) قد تخفى الشركات إجراءاتها المتعلقة بالضرائب من خلال المعاملات السرية والمعقدة فى تحديد الضريبة، يمكن أن يؤدي هذا التعتيم أيضًا إلى انخفاض الشفافية تجاه المساهمين.

(ج) يمكن أن يؤدي ذلك السلوك إلى خسائر طويلة الأجل فى السمعة.

(د) قد يكون ذلك السلوك غير متسق مع المسؤولية الاجتماعية للشركة، والذي قد يكون ذا أهمية لبعض المساهمين، وللشركة ككل.

(هـ) سعى الإدارة إلى التبرج الإدارى أو ما يعرف "باستخراج الإيجار"، وكذلك العقوبات التى تؤثر سلبًا على سمعة الشركة، والتي تنعكس سلبًا فى النهاية على قيمة الشركة.

(و) تعد الانتهازية الإدارية وعمليات تحويل الثروة لصالح الإدارة أكثر صور تكاليف الوكالة وضوحًا، حيث تستغل الإدارة الغموض المصاحب لعملية تحديد الضريبة وضعف نظام حماية المستثمر.

**واتساقًا مع الدوافع السابقة**، استخدمت شركة "إنرون" الأمريكية للطاقة وشركة "زيروكس" استراتيجيات معقدة فى سلوكها الانتهازى فى تحديد الضريبة سهلت من المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، والتي مكنت الإدارة من تحويل الثروة Rent Diversion إليهم من الملاك (Desai and Dharmapala 2009). كما وجد (Desai et al. 2007) أن إدارة شركات النفط الروسية قد قادها سلوكها الانتهازى فى تحديد الضريبة إلى الاستفادة من إخفاء الموارد عن السلطات الضريبية لمناخ شخصية. بالإضافة إلى أنه يمكن إخفاء هذه الموارد أيضًا عن المساهمين، مما قد يسمح للإدارة باستخدام هذه الموارد لأغراضها الخاصة بغرض التبرج الإدارى، كما يؤدي هذا



السلوك إل ى تقاوم مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين وارتفاع تكاليف الإشراف على الإدارة.

فى المقابل، لم يجد (Blaylock 2016) علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة والتربح الإدارى أو استخراج الإيجار من قبل إدارة الشركات الأمريكية.

## 8- مفهوم وأسباب ومؤشرات التعثر المالى

### 8-1- مفهوم التعثر المالى

يعد التعثر المالى مقدمة لإفلاس الشركات، ومن ثم يلزم معالجته سريعاً وبشكل فعال، وتعد قدرة الشركة على اتخاذ إجراءات سريعة الاستجابة عندما تتعرض لتعثر مالى عاملاً حاسماً فى تعافيتها، ومنها اللجوء إلى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل.

وقد أشار (Ozcan 2016); McCarthy (2011) إلى أن التعثر المالى يتمثل فى الحالة التى لا تستطيع بموجبها الشركة دفع المبالغ المستحقة عليها (كرصيد الدائون وفوائد القروض) فى تاريخ الاستحقاق، نظراً لعدم توافر تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تكفى لسدادها (على، 2017). كما أشار (Chen et al. 1995) إلى أن التعثر يحدث عندما تكون قيمة التصفية لإجمالى أصول الشركة أقل من القيمة الإجمالية لمطالبات الدائنين، فمع استمرار هذا الوضع، يمكن أن يؤدي إلى التصفية القسرية أو الإفلاس. ولذلك، غالباً ما يشار إلى التعثر المالى على أنها احتمال الإفلاس الذى يتبين أنه يعتمد على توافر السيولة والائتمان (Koh et al., 2015). كما عرفه Hussain et al. (2016) بانخفاض قيمة أصول الشركة عن قيمة التزاماتها، وعدم إمكانية سداد التزاماتها باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية.

**ويرى الباحث** أن الشركة تتعرض للتعثر المالى إذا كان رصيد النقدية المتاح لديها لا يكفى سداد الالتزامات العاجلة (كحسابات الدفع وأقساط القرض وفوائده)، وكذلك عندما تعجز عن توفير النقدية للسداد مستقبلاً إذا تمكنت من تأجيل سداد هذه الالتزامات. ويعتبر مصطلح التعثر المالى للشركات مصطلحاً غامضاً إلى حد ما، ويمكن القول بأنه يُعزى إلى أربعة مصطلحات عامة شائعة الاستخدام فى دراسات المحاسبة والأعمال، وهى (Altman and Hotchkiss, 2006; Richardson et al., 2015a):

(أ) **الفشل المالى Failure**: والذى ينشأ عندما يكون معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر أقل بشكل ملحوظ ومستمر من المعدلات السائدة على الاستثمارات المماثلة، أو أن تكون الإيرادات غير كافية لتغطية التكاليف، ويشار إليه بالفشل الاقتصادى.

(ب) **العسر المالى Insolvency**: ويشير من الناحية الفنية إلى نوع آخر من الضائقة المالية، حيث لا تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها الحالية، ربما بسبب مخاوف السيولة.

(ج) **الإفلاس Bankruptcy**: مصطلح فنى يشير إلى أن الشركة فى ضائقة مالية والتى تتطلب إعلاناً قانونياً يتعلق بحكم قضائى.

(د) **التخلف عن السداد Default**: يتم وصفه عادةً فى حالتين إما فنياً أو قانونياً، ويشير التقصير الفنى إلى الحالة التى تنتهك فيها الشركة شرطاً من شروط العقد السارى مع الدائن، ومن المرجح أن يؤدي الإخفاق فى سداد الدفعات الدورية لقرض ما إلى حدوث تقصير قانونى، وكلا النوعين من التخلف عن السداد هما إشارة إلى تراجع أداء الشركة وتعرضها إلى ضائقة مالية.

وتُظهر الشركات المتعثرة ماليًا زيادة فى تكلفة رأس المال، وانخفاض فى الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية، وانخفاض التصنيف الائتماني، وزيادة فى استعداد الإدارة لتحمل مزيد من المخاطر، وقد تكون الشركة التى تعاني من حالة التعثر المالى معرضة أيضًا لخطر العقوبات السلبية الشديدة، مثل: فقدان سمعة الشركة، وزيادة الضغط السياسى والإعلامى، والغرامات والعقوبات المحتملة (Edwards et al., 2013; Al-Hadi et al., 2017).

## 8-2- أسباب ومؤشرات التعثر المالى

توجد مجموعة من الأسباب التى تؤدي إلى حدوث تعثر مالى للشركات، وتم تصنيف هذه الأسباب من قبل (Ombab (2019); Michalkova et al. (2019) إلى أسباب داخلية تتعلق بظروف الشركة وأخرى خارجية لا تتعلق بظروف الشركة وثالثة بيئية أو طبيعية، وذلك كما يلي (محمد، 2021):

(أ) **الأسباب الداخلية**: وتشمل ضعف إدارة الشركة، عدم توافر الخبرة الكافية لديها للتعامل مع المشكلات المالية، عدم كفاءة رقابتها على النواحي المالية، ضعف إدارتها لرأس المال العامل، عدم كفاءة سياساتها المالية، ارتفاع نفقاتها، تنفيذ مشروعات استثمارية ضخمة تفوق إمكانياتها، والانعكاسات السلبية لعمليات الاندماج والاستحواذ.

**(ب) الأسباب الخارجية:** وتشمل انخفاض الطلب على منتجات وخدمات الشركة (أى انخفاض الإيرادات)، اشتداد حالة المنافسة التي تواجهها وتكون غير متوافقة مع إمكانياتها، ضعف كفاءة أسواق رأس المال، دخول سلع خارجية إلى السوق بجودة مرتفعة وسعر منخفض، وارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية بشكل لا يتوافق مع ظروفها المالية، بسبب ارتفاع أسعار الصرف، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم.

**(ج) الأسباب البيئية أو الطبيعية:** وتشمل الحرائق، الزلازل، والكوارث الطبيعية الأخرى.

**وفيما يتعلق بمؤشرات التعثر المالي،** لا يوجد اتفاق حول تحديد مظاهر وعلامات معينة تشير إلى تعثر الشركة ماليًا، وذلك بسبب اختلافات في طبيعة الشركة نفسها والصناعة التي تنتمي إليها، إلا أنه يمكن الاستدلال على مدى وجود تعثر مالي من عدمه من خلال النسب المؤشرات التي يتم استخراج مكوناتها وتحديد قيمتها من التقارير المالية للشركات (القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها). وقد أشارت دراسات عديدة (e.g.: Khaliq et al., 2014; Kazemian et al., 2017) أن النسب والمؤشرات المالية التي تقيس وتحدد: الربحية، السيولة، النشاط، والديونية تعد من أهم المحددات التي تدل على احتمال تعثر الشركة ماليًا، وذلك على النحو التالي (مجد، 2021):

**(أ) الربحية:** تقيس نسب ومؤشرات الربحية مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح من إيرادات المبيعات والخدمات خلال فترة زمنية محددة (نسبة الربح إلى الإيراد)، ويُفسر ارتفاع نسب الربحية على أن الشركة ناجحة ماليًا أو أنها أقل عرضة للتعثر المالي، في حين يُفسر انخفاض نسب الربحية على أن الشركة متعثرة ماليًا، وخاصة إذا تدهورت نسب الربحية لفترات زمنية متتالية. وإذا لم يتم تحديد الأنشطة والقطاعات التي تتسبب في انخفاض تلك النسب أو تحقق خسائر، فإنه سوف يؤدي إلى التأخر في إعداد التقارير المالية وانخفاض مستوى الإفصاح، مما يعد مؤشرًا قويًا لتعثرها ماليًا.

**(ب) السيولة:** تقيس نسب ومؤشرات السيولة مدى قدرة الشركة على استخدام النقدية وما في حكمها المتاحة لديها في الوفاء بالتزاماتها المستحقة في القريب العاجل (قصيرة الأجل)، ويُفسر ارتفاع نسب السيولة إلى ارتفاع قيمة النقدية وما في حكمها مقارنة بقيمة الالتزامات المتداولة. أى أن الشركة لديها القدرة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، ويشير هذا إلى أن الشركة أقل عرضة للتعثر المالي. في المقابل، يُفسر انخفاض قيمة النقدية وما في حكمها مقارنة بقيمة الالتزامات المتداولة إلى أن الشركة متعثرة ماليًا، وخاصة إذا كانت الرقابة على رأس المال العامل ضعيفة.

**(ج) النشاط:** تقيس نسب ومؤشرات النشاط مدى كفاءة إدارة الشركة لمواردها المتاحة، ومدى استخدامها للأصول بشكل أمثل في تحقيق أقصى قيمة ممكنة للإيرادات التي تستخدم في تغطية نفقاتها وتحقيق أرباح. ويُفسر ارتفاع نسب النشاط على أن الشركة أقل عرضة للتعثر المالي، في حين يُفسر انخفاضها على أن الشركة متعثرة ماليًا، حيث تمثل إنعكاسًا لعدم قدرة الشركة على المنافسة في السوق.

**(د) المديونية:** تقيس نسب ومؤشرات المديونية أو الرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية (قصيرة وطويلة الأجل) في تمويل اقتناء أصولها. ويُفسر ارتفاع نسب المديونية إلى ارتفاع الرافعة المالية والاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية، وبالتالي ارتفاع القيود المتعلقة على عملية الاقتراض وارتفاع قيمة العبء المترتب عليه (أي الفوائد). وبالتالي، تكون الشركة في وضع يشير إلى ارتفاع احتمال تعثرها ماليًا. في حين يُفسر انخفاضها إلى أن الشركة أقل عرضة للتعثر المالي.

## 9- مراحل دورة حياة الشركة من منظور محاسبي

وفقًا لنظرية دورة حياة الشركة Corporate life cycle theory، المطورة من قبل Mueller (2003) كامتداد لمفهوم دورة حياة المنتج الذي تم تطويره في مجال التسويق، يتطور أداء الشركة خلال مراحل مختلفة لدورة حياتها، وتظهر خلال هذه المراحل خصائص مختلفة تنعكس على النواحي المحاسبية، المهارات الإدارية، الاستراتيجيات، الهيكل التنظيمي، وعملية اتخاذ القرارات، ولكل مرحلة تحدياتها الخاصة بها وعملية صنع القرار المناسبة لها وأسلوب القيادة لتلبية التوقعات المتعلقة بها (Yoo et al., 2019).

وقد قسم Dickinson (2011) حياة الشركة إلى خمس مراحل مختلفة وهي (على الترتيب): التقديم (البداية) Introduction، النمو (التوسع) Growth، النضج Mature، التذبذب (الاهتزاز أو الاضطراب) Shake-out، والانحدار (التدهور أو الانخفاض) Decline. وتتميز كل مرحلة ببعض الخصائص التي تنعكس على النواحي المحاسبية، والتي يتم إيضاحها كما يلي:

**(أ) مرحلة التقديم:** تحاول الشركة في هذه المرحلة إنشاء مكانة متميزة تمكنها من البدء في السوق وتضمن استمراريتها، من خلال إدخال منتجات و/أو خدمات جديدة، اعتمادًا على التمويل الخارجي، نظرًا لافتقارها إلى الموارد المالية الذاتية. ويلعب الابتكار التكنولوجي دورًا مهمًا في نجاحها في إنشاء مركز تنافسي يمنحها التفوق على المنافسين المحتملين، وتمثل المرونة في

عملية اتخاذ القرارات أحد المعايير الرئيسية للفعالية في هذه المرحلة، لأنها تسهل الابتكار التكنولوجي (Barclay and Smith, 1995; Dickinson, 2011).

كما تُعد الشركات في هذه المرحلة أكثر عرضة للفشل، نتيجة شرعيتها المحدودة والصعوبات التي تواجهها في التنافس مع الشركات القائمة، وتعاني من تحقيق تدفقات من الأنشطة التشغيلية (CFFO) Cash Flow From Operations Activities بقيمة صافية سالبة، أي انخفاض التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة، نظرًا لعدم تحقق مبيعات كافية بعد، وارتفاع النفقات بسبب التوسعات والإعلانات (Habib and Hasan, 2019; Shahzad et al., 2020).

ومن أجل بناء مركز تنافسي في السوق، من الضروري زيادة الاستثمارات الجديدة ومن ضمنها أنشطة البحث والتطوير، وبالتالي تحقق تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية Cash Flow From Investment Activities (CFFIN) بقيمة صافية سالبة (Dickinson, 2011).

وبالتوسع في الحصول على اقتراض خارجي لتمويل هذه الاستثمارات، تحقق تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية Cash Flow From Finance Activities (CFFF) بقيمة صافية موجبة. كما يرتفع مستوى عدم تماثل المعلومات، وتنخفض جودة الإفصاح المحاسبي، نظرًا لعدم اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بمتابعة الشركات في هذه المرحلة (Dickinson, 2011؛ حسين، 2020). وفي حالة نجاح الشركة في التقديم الأولى لمنتجات و/أو خدمات جديدة في هذه المرحلة، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية

**(ب) مرحلة النمو:** تتسم هذه المرحلة بارتفاع إيرادات المبيعات والخدمات، وبذلك تتحول التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى قيمة صافية موجبة. كما ترتفع النفقات الرأسمالية ونفقات البحث والتطوير استجابة لنمو المبيعات السريع ولتسهيل عملية الابتكار، وبذلك تظل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بقيمة صافية سالبة. كما تتم عملية التوسعات عن طريق إعادة استثمار التدفقات النقدية المتولدة داخليًا وزيادة رأس المال الخارجي الإضافي، كما تتخفض نسبة توزيعات الأرباح، وبذلك تظل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بقيمة صافية موجبة (Dickinson, 2011; Yoo et al., 2019).

ومع زيادة تعقيد بيئة التشغيل، يصبح الهيكل التنظيمي أقل مركزية ويتم توجيه مزيدًا من الاهتمام للتنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة. كما توجد حوافز يمكن أن تُسهم في الحد من عدم

تماثل المعلومات، وترتفع جودة الإفصاح المحاسبي، نظرًا لتحول اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بمتابعة الشركات في هذه المرحلة (Loderer et al., 2016; Hamers, 2017). وفي حالة ارتفاع حصة الشركة في السوق وارتفاع قدرتها التنافسية، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية.

**(ج) مرحلة النضج:** في هذه المرحلة، ترتفع إيرادات مبيعات وخدمات الشركات أكثر من مرحلة النمو، وبذلك تكون التدفقات النقدية التشغيلية ذات قيمة صافية موجبة. كما تستثمر الشركات في الإنفاق الرأسمالي وأنشطة البحث والتطوير بدرجة منخفضة، وتعمل على الحفاظ على استثماراتها القائمة وتصبح أكثر صرامة في استغلالها، وبذلك تظل التدفقات النقدية الاستثمارية بقيمة صافية سالبة. في حين تتحول التدفقات النقدية التمويلية إلى قيمة سالبة، حيث يمكن استخدام الأموال الداخلية وتوزيعها على المساهمين في شكل توزيعات أرباح أو إعادة شراء الأسهم، كما يمكن تسديد التمويل الخارجي (Dickinson, 2011).

كما ينخفض مستوى عدم تماثل المعلومات، وترتفع جودة الإفصاح المحاسبي، نظرًا لاهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بمتابعة الشركات في هذه المرحلة. في حين تميل الشركات خلال مرحلة التقديم والنمو إلى التصرف بشكل استباقي، إلا أنها في هذه المرحلة أكثر تحفظًا وتستجيب بدلاً من ذلك لإجراءات المنافسين. ومن المرجح أن ينشأ الابتكار في هذه المرحلة من الخبرة المتراكمة للشركات بمرور الوقت (Hamers, 2017). وفي حالة عدم قدرة الشركات على الحفاظ على مركزها التنافسي في السوق، لضعف كفاءة التشغيل أو الفشل في الحفاظ على الابتكار، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية.

**(د) مرحلة التذبذب:** لا تتضمن هذه المرحلة نمط تدفق نقدي ثابت (أي قد يكون موجبًا أو سالبًا) سواء للأنشطة التشغيلية، نظرًا لانخفاض مستوى الأسعار والمبيعات، أو للأنشطة الاستثمارية، نظرًا لبيع بعض أصولها الرأسمالية من أجل الوفاء بالتزاماتها، أو الحاجة إلى تجديد هذه الأصول، أو للأنشطة التمويلية، نظرًا لحاجتها في بعض الوقت إلى الاقتراض من مصادر خارجية، وعدم قدرتها على القيام بعملية توزيعات للأرباح (Dickinson, 2011؛ حسين، 2020). وإذا لم تكن الشركة قادرة على الخروج من دوامة الأداء المتدني، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية.

**(هـ) مرحلة الانحدار:** تشمل هذه المرحلة على الشركات غير القادرة على الخروج من دوامة الأداء المتدني، كما تشمل أيضًا الشركات التي فشلت في إنشاء مركز تنافسي خلال مرحلة التقديم و/أو الشركات خلال مراحل دورة الحياة التي تليها وكانت أقل كفاءة من منافسيها. ومن المتوقع

أن تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بقيمة صافية سالبة، بسبب انخفاض معدل نمو المبيعات. كما أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بقيمة صافية موجبة، نتيجة التخلص من الأصول بدلاً من الاستثمارات الجديدة. إلا أن التوقعات الخاصة بنمط التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ليست واضحة. كما ترتفع مشكلات الوكالة، لارتفاع الصراع بين المساهمين والإدارة (Habib and Hasan, 2019; Yoo et al., 2019).

وفى حالة عدم الكفاءة الداخلية للشركة وتآكل التكنولوجيا ومنتجاتها وخدماتها واستراتيجيات الإدارة بمرور الوقت وعدم القدرة على العودة إلى الربحية، سوف تضطر الشركة إلى الخروج من السوق بشكل إجباري، مما يؤدي إلى زوالها (Dickinson, 2011; Shahzad et al., 2020).

**ويستنتج مما سبق**، أنه ينبغي أن تستثمر الشركات في أنشطة البحث والتطوير ورأس المال البشري والنفقات الرأسمالية بدرجة أكبر في مراحل دورة الحياة المبكرة (مرحلة التقديم والنمو) مقارنة بالمرحلة المتأخرة (مرحلة التذبذب والانحدار)، لأن العائد الذي يمكن الحصول عليه ينخفض على مدار مراحل دورة الحياة، كما يتيح للشركة دخول السوق والمنافسة، من أجل الاستمرار وتعظيم ثروة الملاك.

## 10- تحليل أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة

### الدخل على أرباح الشركات واشتقاق الفرض الأول

أكدت الدراسات السابقة (e.g.: Mccarthy, 2011; Hussain et al., 2016; Ozcan, 2016) على أن إدارة الشركات المتعثرة ماليًا تسعى إلى الخروج من هذه حالة والوصول إلى حالة الاستقرار المالي، سواء أكانت الطريقة بتصرفات أخلاقية أو غير أخلاقية، حتى وإن كان بشكل مؤقت، خوفاً من تفاقم الآثار السلبية لحالة التعثر المالي، وتأجيل هذه الآثار لفترات مستقبلية، ومن أمثلة هذه الآثار السلبية: فقدان الفرص الوظيفية المستقبلية، التأثير السلبي على السمعة، فقدان الحصة السوقية، تدهور الأوضاع المالية، الشطب من القيد في بورصة الأوراق المالية، والفشل في تلبية توقعات المحللين الماليين. وقد تؤدي هذه الآثار إلى إفلاس تلك الشركات (على، 2017). ومن تلك التصرفات غير الأخلاقية ممارسات السلوك الانتهازي على مستوى القوائم المالية (أو ما يسمى بإدارة الأرباح)، وكذلك ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات.

ونظرًا لأن أحد الأهداف الرئيسية للإدارة تعظيم ثروة المساهمين - بفرض عدم وجود مشكلة الوكالة، يستخدم المساهمون آليات مختلفة لمراقبة الإدارة لتحقيق هذا الهدف، ويعد تلبية هذا الهدف أحد الدوافع الرئيسية لممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل من قبل الإدارة، لأنه يؤدي إلى زيادة صافي الدخل وانخفاض التدفقات النقدية الخارجة (Tilehnoei et al. (2018). فقد توصل (Armstrong et al. (2012) إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لخطط تعويضات الإدارة المرتبطة بالضرائب على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات.

**ووفقًا لنظرية تحول المخاطر Risk Transformation Theory**، التي قدمها Bulow and Shoven (1978)، عندما تكون الشركات في حالة تعثر مالي، يميل المساهمون والإدارة إلى اتخاذ سلوك محفوف بالمخاطر، فغالبًا ما تقوم الإدارة بتحويل المخاطر إلى حملة السندات والدائنين من خلال تنفيذ مشروعات عالية المخاطر في شكل اقتراض لتمويل المشروعات، وفي نفس الوقت يدرك حملة السندات والدائنين سلوك تحويل المخاطر، وبالتالي يطلبون تكلفة رأس مال أعلى عند التفكير في شراء السندات، وإقراض الشركات التي تقع في تعثر مالي، وبذلك ترتفع تكلفة الديون.

**في الجانب الآخر**، يدرك الملاك والدائنون أيضًا سلوك تحويل المخاطر من جانبهم، ويطلبون تكلفة أعلى لرأس المال عند التفكير في شراء السندات أو إقراض الشركات التي تقع في حالة تعثر مالي، لانخفاض الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية، نظرًا لارتفاع مخاطر الاستثمار في تلك الشركات، فيرتفع معدل العائد المطلوب، لصعوبة سداد المستحق للدائنين. وبذلك، تكون الشركات أكثر استعدادًا لتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، من خلال ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (Dang and Tran, 2021).

وقد لا يكون لدى الشركة التي تعاني من تعثر مالي خيار سوى تبني نزعة مرتفعة المخاطر وتصبح أكثر عدوانية من الناحية الضريبية، حيث إن الحاجة إلى الموارد المالية تصبح ضرورية، لا سيما وأن الضريبة تمثل تدفقًا نقديًا كبيرًا بالنسبة للشركات المتعثرة. وبذلك، في حالة التعثر المالي، قد تصبح الاستراتيجيات التي كان يُنظر إليها سابقًا على أنها أكثر خطورة أو مكلفة على الشركة أكثر جاذبية وقابلة للتطبيق مع زيادة الفوائد المحتملة لممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (Chen et al., 2010; Edwards et al., 2013).

ومن المرجح أن تستخدم الشركات التي تعاني من التعثر المالي أساليب محاسبية لزيادة الدخل المؤقت لتجنب تعديل ديونها أو التأثير على قدرتها على سداد ديونها. فإذا كانت الشركات مرنة في تنفيذ السياسات المحاسبية والتقييمات والإفصاحات، فإنها تظهر أيضًا أن لديها خطط



ضريبية مرنة. وتمشيا مع هذه الحجة، وجد Frank et al. (2009) أن الشركات العدوانية من حيث سياساتها المحاسبية واشتقاق التقديرات المحاسبية والإفصاحات تتخبط في إدارة الأرباح الخاضعة للضريبة وتدير بشكل متزامن دخل دفتري أو محاسبي مرتفع، من خلال إصدار تقارير مالية صارمة، وتندرج في عدوانيتها من تجنب الضريبي عادى إلى ضار وتعسفى ليصل إلى مستوى تهرب ضريبي.

ويمكن تفسير ذلك بأن ممارسات السلوك الانتهازي المحاسبى للإدارة على مستوى الربح الدفتري أو المحاسبى بالقوائم المالية لن تجدى نفعاً في مواجهة المشكلات التي تواجهها الشركة، مثل: الأداء المالي الضعيف الناتج عن انخفاض أرباحها أو وجود خسائر، وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي، كما أن تلك الممارسات لها تأثير سلبي على النشاط التشغيلي للشركة وأنها غير كافية. لذلك، تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسات السلوك الانتهازي على مستوى الربح الخاضع للضريبة، من أجل توفير مصدر داخلي للتمويل، ليوثر لها السيولة اللازمة، وخاصة إذا كانت متعثرة مالياً (Nagar and Sen 2017؛ سعيد وعلى، 2021). فكلما كانت الشركة في وضع رأسمالي سئ، زادت انخراط إدارتها في هذه الممارسات.

وقد أشار Brondolo (2009) إلى أن الشركات التي تواجه صعوبات مالية تقلص الاستثمار والتكنولوجيا والتسويق والعمالة، وتضطر إلى استخدام جزء كبير من مدخراتها النقدية وتخفف خطة توزيع الأرباح، ويحفز هذا المأزق المستمر الإدارة على إيجاد طرق لخفض الالتزامات الضريبية على الشركات. وبذلك، من المرجح أن تتخبط الإدارة في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل. كما أكدت دراسات سابقة (e.g. Hussain et al., 2016) إلى أن الإدارة تتبع سلوكاً انتهازياً للتخلص من الآثار السلبية للتعثر المالي للشركات (على، 2017).

وقد أكد صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF) في تقييمه للإيرادات الضريبية المحصلة خلال الأزمة المالية العالمية أن الشركات المعثرة مالياً تميل إدارتها إلى الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل كآلية مهمة لتمويل عملياتها التجارية، حيث يمكن للشركات التي تواجه مخاطر الإفلاس أن تدرك أن التكاليف المحتملة للإفلاس (كالعقوبات والإضرار بالسمعة) ضئيلة مقارنة بالمنافع المحتملة (كالقدرة على الاستمرارية). وبذلك، تكون على استعداد للانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل الصارمة بغض النظر عن مخاطر المراجعة من قبل مصلحة الضرائب، حيث يختلف سلوك الإدارة في هذه

الحالة من أجل إخفاء أدائها الضعيف، وذلك من خلال ممارسات السلوك الانتهازي التي تنتهجها (Brondolo, 2009; Richardson et al., 2015a).

**وتأكيداً لما تقدم**، قدمت الدراسات السابقة دليلاً على قدرة إدارة الشركة على التلاعب بالربح الخاضع للضريبة عندما تواجه أرباحاً أقل استمراراً أو تقييمات ائتمانية متوقعة منخفضة، نظراً لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وإعادة هيكلة ديونها، خاصة عندما كانت متعثرة مالياً. فقد وجد Koch (2000) أن توقعات أرباح الإدارة الصادرة عن الشركات المتعثرة مالياً تظهر تحيزاً تصاعدياً أكبر ويُنظر إليها على أنها أقل مصداقية من التوقعات المماثلة التي قدمتها الشركات غير المتعثرة، ويتم تفسير ذلك بوجود ممارسات إدارة الأرباح بشكل انتهازي بالإضافة إلى إدارة الربح الخاضع للضريبة.

**وتأكيداً على ما سبق**، أشار Edwards et al. (2013) إلى أن السياسة الضريبية للشركات المتعثرة مالياً لها العديد من الآثار والنتائج، مثل ارتفاع تكلفة رأس المال، والحد من الوصول إلى رأس المال الخارجي. حينئذ يكون المدير على استعداد لتحمل المخاطر من خلال تغيير سياسة السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل المستخدمة. والشركات التي تعاني من التعثر المالي يكون لديها خيارات أقل، وتتحمل مخاطر أكبر، وتتخذ مزيداً من ممارسات السلوك الانتهازي كضرورة لزيادة التدفق النقدي (الحد من التدفقات النقدية الخارجة من الضرائب) وتخطي سمعة الشركة. كما توصل Richardson et al. (2013) إلى أنه في أسواق الولايات المتحدة وأستراليا خلال الأزمة المالية العالمية، ازدادت حدة الضائقة المالية والسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل لتلك الشركات.

وتوصل Richardson et al. (2015a) إلى أن تعثر الشركات الاسترالية مالياً أدى إلى ارتفاع سلوكها الانتهازي بشأن تحديد ضريبة الدخل، أي أن التعثر المالي يؤثر إيجاباً على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، وخاصة في ظل فترة الأزمة المالية العالمية عام 2008. كما تناولت دراسة Richardson et al. (2015b) تأثير تعثر الشركات الأمريكية مالياً على ممارسات السلوك الانتهازي. وأظهرت النتائج أن التعثر المالي يؤثر إيجاباً على ممارسات السلوك الانتهازي، كما وجد تأثير إيجابي أيضاً للتفاعل بين استقلالية مجلس الإدارة والتعثر المالي على ممارسات السلوك الانتهازي.

كما قدم Edwards et al. (2016) دليلاً تجريبياً يفيد بأن الشركات المتعثرة مالياً تتبنى إجراءات لزيادة النقدية المتاحة لديها من خلال ممارسات السلوك الانتهازي. وبالتالي، تستخدم الإدارة التخطيط الضريبي كاستراتيجية لتخفيض ضريبة الدخل، وخاصة عند تعرضها لتعثر مالي.

وتوصل (Muttaqin et al. (2020) إلى أن التعثر المالي يؤثر إيجابًا على ممارسات السلوك الانتهازي في جميع شركات تصنيع السلع الاستهلاكية الماليزية خلال الفترة (2016-2018)، وهذا يعني أن الصعوبات المالية التي واجهت هذه الشركات تعد دافعًا قويًا للإدارة للانخراط في ممارسات سلوك انتهازي للتغلب على المشكلات المالية التي تواجهها.

ووفقًا لنتائج دراسة فودة (2020)، تتوسع إدارة الشركات غير المالية المصرية التي تعاني من وجود قيود وصعوبات مالية في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل وما تتضمنه من استغلال الجوانب الغامضة في مواد قانون الضرائب، من أجل تحقيق وفورات ضريبية ومواجهة احتياجاتها النقدية، نتيجة عجزها من توفير التمويل من المصادر الخارجية بسبب القيود المالية.

وقدمت دراسة (Dang and Tran (2021) دليلاً تجريبيًا يفيد ارتفاع ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل لعدد 369 شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الفيتنامي خلال الفترة 2008-2020 في حالة تعثرها ماليًا، أي تأثير التعثر المالي إيجابًا على السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة.

**في مقابل النتائج السابقة،** توصلت دراسة سعيد وعلى (2021) إلى انخفاض ممارسات السلوك الانتهازي لإدارة الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية في حسابات ضريبة الدخل بتعرض هذه الشركات للعسر المالي. وقد فسرت الدراسة هذه النتائج بالالتزام الشكلي بالآليات حوكمة الشركات الخارجية، والداخلية (دون الاهتمام بمدى فاعليتها من عدمه)، والتي تشمل: ضعف الدور الرقابي والإشرافي المناط بالهيئة العامة للرقابة المالية، ضعف التنظيم لمهنة المحاسبة ومهنة المراجعة الداخلية، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على كفاءة المحاسبين والمراجعين الداخليين ومراقبي الحسابات، وتؤدي العوامل السابقة إذا ما اقترنت بتعدد حسابات ضريبة الدخل إلى توافر الفرصة للإدارة لممارسة سلوكها الانتهازي في حسابات ضريبة الدخل دون النظر إلى أدائها المالي، ومن ثم كلما توسعت الإدارة في ممارستها لهذا السلوك في الفترات المالية التي تسبق تعثرها ماليًا كلما انخفضت قدرتها على ممارستها لهذا السلوك في فترة تعثرها ماليًا.

**وفي اتجاه ثالث للنتائج،** توصلت دراسة (Dhamara and Violita (2017) إلى عدم وجود تأثير معنوي لتعرض الشركات الصناعية الأندونيسية للتعثر المالي على نتائج إدارتها للسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة. كما توصلت دراسة (Tilehnoei et al. (2018) إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي للتعثر المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة (2003-2013) على انخراط إدارتها في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

**وبتحليل النتائج السابقة يتبين ما يلي:**

(أ) تنوع البيئة التطبيقية للدراسات التي تناولت العلاقة التأثيرية بين التعثر المالي والسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، تمثلت بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة (e.g.: Richardson et al., 2015b)، وأستراليا (e.g.: Richardson et al., 2015a)، وماليزيا من الدول الناشئة (e.g.: Muttaqin et al., 2020). ومن الدول النامية، أندونيسيا (Dhamara and Violita, 2017)، إيران (Tilehnoei et al., 2018)، فيتنام (Dang and Tran, 2021)، وكذلك مصر (مثل: سعيد وعلى، 2021) ودراسة فودة (2020) التي تناولت القيود المالية بدلاً من التعثر المالي.

(ب) بمراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة التأثيرية المشار إليها تبين أنها اتبعت منهجية قائمة على الدراسات التطبيقية معتمدة على البيانات التي تم الحصول عليها إما جاهزة من قواعد البيانات العالمية (e.g.: Compustst) كما في الدول المتقدمة، وتميزت هذه الدراسات بارتفاع عدد الشركات المطبق عليها وطول فترة التطبيق ومن ثم كبر حجم العينة، أو إعدادها وتجهيزها من المصادر ذات العلاقة كما في الدول النامية وهو ما أدى إلى أن يكون حجم العينة منخفضاً.

(ج) تمثلت نتائج العلاقة التأثيرية في ثلاثة اتجاهات، تمثل الاتجاه الأول في وجود تأثير إيجابي (e.g.: Richardson et al, 2015a,b; Edwards et al, 2016; Muttaqin et al, 2020; Dang and Tran, 2021)، وتمثل الاتجاه الثاني في وجود تأثير سلبي (مثل: سعيد وعلى، 2021)، وتمثل الاتجاه الثالث في عدم وجود علاقة تأثيرية معنوية: (e.g.: Dhamara and Violita, 2017; Tilehnoei et al., 2018).

(د) بالرجوع إلى طريقة قياس متغير السلوك الانتهازي في غالبية الدراسات السابقة تبين اعتمادها على معدل الضريبة النقدى الفعال، والذي يعكس حجم الوفورات الضريبة نتيجة ممارسات ثلاثة عناصر: التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي (العادي والتعسفي) والتهرب الضريبي، وليس نتيجة عنصر واحد فقط. ونتيجة لذلك، يشير السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (كما في دراسة سعيد وعلى، 2021) إلى الممارسات الناتجة عن عنصر واحد أو اثنين أو الثلاثة عناصر مجتمعين.

(هـ) ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة التأثيرية محل الدراسة في بيئة المحاسبة العربية والمصرية على حد سواء، وانحصرت هذه الدراسات - على حد اطلاع الباحث- في دراسة فودة

(2020)؛ سعيد وعلى (2021). وهو ما يوجد وجود فجوة بحثية بخصوص هذه العلاقة التأثيرية في بيئة المحاسبية العربية والمصرية، والتي يحاول البحث الحالي في توضيحها.

وبناءً على ما سبق، يتم اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

**H1: يوجد تأثير إيجابي معنوي لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على السلوك الانتهازي لإداراتها في تحديد ضريبة الدخل.**

## 11- تحليل الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة التأثيرية محل الدراسة واشتقاق الفرض الثاني وفروعه

يدعى (Dickinson 2011) أن أداء الشركة وتخصيص الموارد من المرجح أن يتغير بشكل منهجي بناءً على المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة. وتفترض نظرية دورة الحياة أن الشركات تخضع لتغييرات منهجية في أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وفرة الموارد، القدرات التنظيمية، والاستعداد للمخاطر والاستراتيجيات خلال مراحل دورة حياتها المختلفة (Helfat and Peteraf, 2003).

ويرى (Al-Hadi et al. 2017) أن التعثر المالي يتوقف على دورة حياة الشركة. وقد أظهرت دراسة (Dickinson, 2011; Habib and Hasan, 2015) أن الشركات في مرحلتى التقديم والانحدار تكون أقل ربحية وتواجه مخاطر مرتفعة، في حين أن الشركات في مرحلتى النمو والنضج أكثر ربحية وتواجه مخاطر أقل. وبالتالي، من المتوقع أن تؤثر هذه الاختلافات على مستويات التعثر المالي خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة. كما تسهم نظرية دورة حياة الشركة في تفسير أسباب انخراط الإدارة في تحديد الربحية أكثر من غيرها، فمن المحتمل أن تؤدي مراحل دورة حياة الشركة إلى اختلافات في مستويات ممارسات السلوك الانتهازي (Drake, 2012).

ويقوم المستثمرون قدرة الشركة على التعامل مع التعثر المالي واستعادة الربحية في المقام الأول من خلال توليد التدفقات النقدية وإمكانية تحقيق الأرباح (Black, 1998). وعندما تواجه الشركات قيوداً مالية، فمن المرجح أن تركز الإدارة الشركات في مراحلها المبكرة على تحسين القدرات والاحتفاظ بالموارد التكنولوجية والمادية، إلا أنها قد تفتقر إلى الموارد المالية (السيولة) والقدرة على التنافس بفعالية مع أقرانها. فوفقاً للنظرية الديناميكية القائمة على الموارد - Dynamic Resourced Based Theory، من المرجح أن يكون رأس المال البشرى ورأس المال الاجتماعي والمعرفي

والموارد غير متوفرة في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركات (Helfat and Peteraf, 2003). كما أشار (Hasan et al., 2015) إلى أنه في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركة، قد تواجه الشركات تكلفة عالية لرأس المال، بسبب عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح والصعوبة المحتملة في زيادة رأس المال الإضافي (Al-Hadi et al., 2017).

**بالإضافة على ما سبق**، تم الربط بين حالة التدفقات النقدية وحوادث التعثر المالي للشركات، واعتبار الأولى محدداً ومؤشراً أساسياً للثانية. فقد أشار (Jantadej 2006) إلى أن الشركات التي تعاني من التعثر المالي هي شركات تعاني من تحقيقها صافي تدفقات نقدية سالبة من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما أشار (Kim et al. 2015) بشكل أكثر تحديداً إلى أن الشركة المتعثرة ماليًا تلك التي تحقق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب، وتوصل إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للتنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه مباشرةً بعام أو عامين. وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (4) المعدل الفقرة رقم (4): توفر التدفقات النقدية معلومات عن الملاءة المالية للشركة ومدى توافر سيولة لديها، وطبقاً للفقرة رقم (13): توفر التدفقات النقدية التشغيلية مؤشراً أساسياً عن توليد تدفقات نقدية من عمليات الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة بصورة تكفي لإعادة استثمارها في العمليات التشغيلية وفي سداد القروض والتوزيعات (وزارة الاستثمار، 2016؛ رجب، 2018).

ويعتمد مدى ارتباط مرحلة معينة بمستوى إدارة الشركة في ممارستها الانتهازية في تحديد الضريبة على الاختلافات النسبية في الموارد والحوافز والفرص الإدارية في كل مرحلة. ونظراً لأن الشركة تشارك في معاملات مختلفة وتواجه الإدارة حوافز مختلفة، وتعتمد الفرص والموارد على مراحل دورة حياة الشركة، وأن هذه العوامل ترتبط بالسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل بشكل مختلف، فمن المتوقع أن يتغير السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل بشكل منهجي مع مراحل دورة حياة الشركة (Drake, 2012).

**ويتبين مما تقدم**، أنه من المرجح أن يظهر السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل نمطاً على شكل حرف U خلال مراحل دورة حياة الشركة، وذلك اعتماداً على تنوع الموارد في كل مرحلة. وتشير الاختلافات في الموارد والحوافز الإدارية والفرص الاقتصادية خلال كل مرحلة إلى أنه من المتوقع أن يكون السلوك الانتهازي أكثر وضوحاً في المراحل المبكرة (التقديم) والمتأخرة (التذبذب والانحدار) من دورة حياة الشركة، وأن يكون أقل وضوحاً في المراحل البينية (النمو والنضج).

**فخلال مرحلة التقديم**، تحتاج الشركات إلى تعظيم النمو وتأمين الابتكارات، ولكن غالبًا ما يكون لديها موارد محدودة لتحقيق هذه الأهداف. ومن المرجح أن تبحث هذه الشركات بقوة عن فرص لإدارة التدفقات النقدية التي يمكن استخدامها لتمويل الابتكارات والاستثمارات اللازمة لضمان نمو الشركة وزيادة عوائد المساهمين، وقد تتبع ممارسات السلوك الانتهازي لتعظيم التدفقات النقدية بعد الضرائب، وخاصة في ظل ارتفاع احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المرحلة. **وخلال مرحلة النمو**، ومع استمرار نمو الأرباح وارتفاع حالة التأكد بشأن أوضاع التدفق النقدى، قد يتوفر للإدارة الثقة لزيادة الأرباح أو الحفاظ عليها دون اللجوء بالضرورة إلى الممارسات الانتهازية، وخاصة في ظل انخفاض احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المرحلة. **وخلال مرحلة النضج**، تدرك الشركات إمكاناتها الكاملة فيما يتعلق باستغلال فرص الاستثمار ما لم تظهر ابتكارات جديدة، ويشير التأكد وانخفاض فرص إعادة الاستثمار في تلك المرحلة إلى أن إدارة هذه الشركات لديها ميل أقل للانخراط في سلوكها الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، وخاصة في ظل انخفاض احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المرحلة. **وخلال مرحلة الانحدار**، ومع تقلص فرص الابتكار والاستثمار والتدفقات النقدية، من المرجح أن تتخرب الإدارة في سلوكها الانتهازي والاستراتيجيات ذات الصلة لزيادة الدخل بعد الضرائب (Hasan et al., 2016)، وخاصة في ظل ارتفاع احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المرحلة.

**وتأكيدًا لما تقدم**، توصلت دراسة (Hasan et al. (2016 إلى ارتفاع ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد الضريبة للشركات الأمريكية في مرحلتى التقديم والانحدار مقابل انخفاضها في مرحلتى النمو والنضج، وذلك في ظل استخدام مرحلة التذبذب كمرحلة مرجعية لمراحل دورة الحياة. كما تبين أيضًا أن الشركات صغيرة الحجم في مرحلتى التقديم والانحدار ممارساتها الانتهازية أعلى مقارنة بباقي المراحل.

وقد أشارت تلك الدراسة إلى توافق هذه النتائج مع نظرية الاعتماد المبنية على الموارد Resource-Based Dependence Theory في حساب الاختلافات في السلوك الانتهازي خلال مراحل دورة حياة الشركة. أى أن القرارات الاستراتيجية المختلفة التي تتبناها الإدارة للحصول على ميزة تنافسية في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة يأخذ في الاعتبار مدى توفر الموارد التي تمتلكها، والذي يترتب عليه اختلاف حجم احتمال ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياتها.

وتوصلت دراسة (Mangoting and Onggara (2019) إلى أن الشركات الأندونيسية تشارك بشكل إيجابي في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة في مرحلتى التقديم والانحدار (أى تأثير إيجابى) بينما تشارك بشكل سلبي في مراحل النمو والنضج (أى تأثير سلبي). كما توصلت دراسة (Abbas et al. (2020) إلى نتائج تجريبية تتوافق مع منظور نظرية الموارد، فقد توصل إلى أن الشركات غير المالية الباكستانية تميل إلى الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة في مراحل: التقديم، التذبذب، والانحدار، في حين تفي بالتزاماتها الضريبية في مرحلتى: النمو والنضج، حيث يكون لدى تلك الشركات قدر كبير من النقدية المتاحة، ولا تتعرض للتعثر المالي.

**وبالرغم من النتائج السابقة، توصل (Koh et al. (2015) - فيما يتعلق بأثر التفاعل المشترك للتعثر المالي ومراحل دورة حياة الشركة على مجموعة من المتغيرات التابعة - إلى أن ميل الشركات الأمريكية المتعثرة لتغيير الرؤساء التنفيذيين لا علاقة له بمراحل دورة حياة تلك الشركات. كما أن هذه الشركات في مرحلة التقديم أقل احتمالية في تخفيض تكلفة البضاعة المبيعة COGS. وأن هذه الشركات المتعثرة في مراحل: التقديم والنمو والنضج من المرجح أن تخفض من عدد العاملين (تسريحهم) ولا تخفض توزيعات أرباحها. كما تحتفظ الشركات المتعثرة في مراحل: التقديم والنمو والانحدار بأصولها، لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال من العمليات الحالية، ويضع دائنوها قيوداً على التخلص من الأصول خوفاً من عدم القدرة على استرداد الديون. كما أن الشركات المتعثرة في مرحلة التقديم أقل عرضة لإصدار الديون، لأنه من غير المرجح أن يقرضها الدائنون، كما أن الشركات المتعثرة في مرحلة النضج أقل احتمالاً لزيادة رأس المال.**

كذلك، لم يجد (Irawan and Afif (2020 تأثيراً معنوياً لمراحل دورة حياة الشركات الأندونيسية على الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة.

#### **وبتحليل النتائج السابقة يتبين ما يلي:**

**(أ) تنوع البيئة التطبيقية للدراسات التى تناولت تأثير مراحل دورة حياة الشركة على سلوكها الانتهازي في تحديد الضريبة، تمثلت بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة (Hasan et al. (2016، ومن الدول النامية، أندونيسيا (Mangoting and Onggara (2020، (Irawan and Afif (2020، (2019) وباكستان (Abbas et al. (2020.**

**(ب) بمراجعة الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة التأثيرية المشار إليها تبين أنها اتبعت منهجية قائمة على الدراسات التطبيقية معتمدة على البيانات التى تم الحصول عليها إما جاهزة من**



قواعد البيانات العالمية (e.g.: Compustst) كما في الدول المتقدمة وتميزت هذه الدراسات بارتفاع عدد الشركات المطبق عليها وطول فترة التطبيق ومن ثم كبر حجم العينة، أو إعدادها وتجهيزها من المصادر ذات العلاقة كما في الدول النامية وهو ما أدى إلى أن يكون حجم العينة منخفضاً.

(ج) استخدمت غالبية الدراسات السابقة مرحلة التذبذب كمرحلة مرجعية لمراحل دورة الشركة (e.g.: Hasan et al., 2016)، باعتبار أنها لا تأخذ نمطاً محدداً لصادف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وسوف يتبنى الباحث هذا الاتجاه في دراسته التطبيقية.

(د) انحصرت غالبية نتائج الدراسات السابقة (e.g.: Hasan et al., 2016; Mangoting and Onggara, 20189; Abbas et al.; 2020) في ارتفاع ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل في مرحلتى التقديم والانحدار مقابل انخفاضها في مرحلتى النمو والنضج. في مقابل دراسات أخرى توصلت لنتائج بخلاف ذلك، كدراسة (Irawan and Afif (2020) في بيئة المحاسبة الأندونيسية حيث إنها لم تتوصل لتأثير معنوى لمراحل دورة حياة الشركات الأندونيسية على الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة.

(هـ) ندرة الدراسات التى تناولت بالتحليل والدراسة لأثر التفاعل المشترك بين مراحل دورة حياة الشركة وتعثرها مالياً على ممارسات سلوكها الانتهازي فيما يتعلق بتحديد ضريبة الدخل، وإن كان لم يتم إجراء مثل هذه الدراسات البيئية العربية والمصرية، وهو ما يوجد وجود فجوة بحثية بخصوص هذه العلاقة التأثيرية في بيئة المحاسبة العربية والمصرية، والتي تحاول الدراسة الحالية في تضييقها.

وبناءً على ما سبق، يتم اشتقاق الفرض الثانى للبحث على النحو التالى:

**H2: يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مالياً على السلوك الانتهازي لإدارتها في تحديد ضريبة الدخل باختلاف مراحل دورة حياتها.**

خلال مرحلة التقديم، يكون لدى الشركة مستويات مرتفعة نسبياً من الاستثمار والنفقات الرأسمالية ونفقات البحث والتطوير والاستحقاقات، ومن المرجح أن يترتب عليها ارتفاع مستوى الضرائب المؤجلة، وتتطوى هذه المعاملات على تأجيل الدخل لغرض تخفيض الربح الخاضع

للضريبة مقارنة بالربح الدفترى (المحاسبى)، مما يؤدي إلى تكوين الفروق الضريبية الدفترية للضريبة (Book-Tax Differences (BTDs) نتيجة الاختلاف بين قيمة الربح المحاسبى والربح الضريبى)، والتي تُعد انعكاسًا لمواقف ضريبية عدوانية أو غير شرعية (Drake, 2012).

وتعد زيادة التدفقات النقدية بعد خصم قيمة الضرائب النقدية المدفوعة أمرًا مهمًا بالنسبة للشركة فى هذه المرحلة، وبالتالي توجد حوافز إدارية لاستخدام السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل، من أجل تخفيض الضريبة، وخاصة فى ظل وجود تعثر مالى يواجهه الشركة فى هذه المرحلة (Hasan et al., 2016).

وفى ضوء نظرية الاعتماد على الموارد، تستغل الشركات الموارد لاكتساب ميزة تنافسية فى السوق، بما فى ذلك النقدية والابتكار والاستثمار جنبًا إلى جنب مع ممارساتها الانتهازية فى تحديد ضريبة الدخل بشكل مفرط لتوليد صافى ربح بعد الضرائب موجب، بدرجة تسمح لها بالمنافسة فى السوق (Koester et al., 2013). كما أن الافتقار إلى المعرفة حول حالة التأكد بشأن التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية فى تلك المرحلة يسهم فى مشاركة الإدارة فى معاملات احتيالية ومصطنعة لتخفيض الربح الضريبى وتخفيض الالتزامات الضريبية، خاصة إذا كانت مرتبطة بحوافز إدارية (Desai and Dharmapala, 2006).

ويرى الباحث ما تقدم، أنه يمكن القول بأن الشركات فى مرحلة التقديم من المحتمل أن يرتفع مستوى تعرضها للتعثر المالى، بسبب ارتفاع قيمة الاستحقاقات والقيمة السالبة لصادف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبذلك، سوف تسعى الإدارة إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية، مما يعنى ارتفاع احتمال انخراطها فى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل بدرجة كبيرة.

وبناءً على ما تقدم، يتم اشتقاق الفرض الفرعى الأول من الفرض الثانى للبحث على النحو التالى:

**H2/a:** يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مالياً على السلوك الانتهازى لإدارتها فى تحديد ضريبة الدخل بحسب مرور الشركة بمرحلة التقديم من عدمه.

خلال مرحلة النمو، ووفقًا لنظرية الاعتماد على الموارد، من المرجح أن يكون لدى الإدارة فهم أفضل للبيئة التى تعمل فيها الشركة ويكون متاح لديها مزيدًا من الموارد النقدية، بسبب التدفقات

النقدية وتعزيز فرصها الاستثمارية في السوق. كما أن الإدارة واثقة من أداء الشركة والتي تزداد أرباحها تدريجياً، ويكون لديها حافز أقل للانخراط في تخفيض الربح الخاضع للضريبة (Koester et al., 2013). كما تصبح الإدارة قلقة بشأن عواقب السمعة إذا انخرطت في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، حيث إنها تركز في التوسع في أسواق وخطوط إنتاج جديدة، لأنها تواجه تعرضاً أكبر من أطراف خارجية بما في ذلك السلطات الضريبية، وقد تؤدي هذه المخاوف إلى انخفاض دوافع انخراطها في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (Hasan et al., 2016).

وهذا ما أكدته Abbas et al. (2020) بأن مخاوف السمعة يدفع إدارة الشركات إلى التصرف بمسؤولية أكبر تجاه التزاماتها الضريبة المستحقة للدولة، حيث إنها تكبح رغبتها في الانخراط في ممارساتها الانتهازية في تحديد ضريبة الدخل، وخاصة في ظل تخفيف حدة تعثرها المالي في تلك المرحلة.

**في المقابل،** يرى (Ahmed and Jinan (2011) أنه مع انتقال الشركات من مرحلة التقديم إلى مرحلة النمو، فإن إداراتها متاح أمامها فرص للقيام بالتخطيط الضريبي، بسبب تسارع تغير البيئة المحيطة بها وزيادة الوصول إلى الأسواق والمنتجات الدولية. ومن المحتمل أيضاً أن يقبلوا مستويات أعلى نسبياً من المخاطر، حيث تقوم الشركة بالتنوع في منتجات جديدة وقطاعات جغرافية وتتحرك على طول سلسلة الابتكار التي بدأتها في مرحلة التقديم. ويكون لدى الشركات أيضاً في تلك المرحلة نسبة أعلى من رأس المال العامل والأصول غير الملموسة، والتي تتخفف مع دخولها مرحلتها النضج والانحدار.

وتدفع هذه التوسعات إدارة الشركات إلى الانخراط في مزيد من ممارسات السلوك الانتهازي، وتصبح مستعدة لتحمل مزيداً من المخاطر مع توسعها في قطاعات جغرافية متعددة وتنوع خطوط إنتاجها (Abbas et al., 2020). وقد توفر قدرتها على استخدام الأصول غير الملموسة في تحويل الدخل إلى مناطق تتمتع بانخفاض معدل الضريبة أو معفاة الفرصة في التهرب الضريبي (Hanlon and Heitzman, 2010).

**ويرجع الباحث مما تقدم،** أنه خلال مرحلة النمو يبدأ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في التحول من القيمة السالبة (كما في مرحلة التقديم) إلى القيمة الموجبة، حيث يحدث نمو أكبر وباستمرار من إيرادات مبيعات المنتجات وإيراد تقديم الخدمات، مما يسهم في **انخفاض حدة**

التعثر المالي الذي يواجه الشركات في المرحلة السابقة (مرحلة التقديم)، مما يؤدي إلى انخفاض دوافع انخراط الإدارة في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل. وبناءً على ما تقدم، يتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

**H2/b:** يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على السلوك الانتهازي لإداراتها في تحديد ضريبة الدخل بحسب مرور الشركة بمرحلة النمو من عدمه.

خلال مرحلة النضج، تنخفض نفقات الاستثمار والابتكارات والقدرات، وتهتم الإدارة أكثر بتحقيق ميزة تنافسية في السوق (Helfat and Peteraf, 2003; Dickinson, 2011). ونظرًا لارتفاع موارد الشركة في تلك المرحلة بدرجة أكبر من المرحلة السابقة (مرحلة النمو)، تركز الإدارة على قرارات التشغيل الأساسية بدلاً من ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (Koester et al., 2013).

وبناءً عليه، يكون لدى الشركات ميل أقل للانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تلك المرحلة من دورة حياتها مقارنة بباقي المراحل. وما لم تظهر ابتكارات واستثمارات جديدة، يتم الاحتفاظ بالأصول واستبدالها فقط أو إعادة تقييمها حسب الحاجة، مما ينتج عنه ضرائب مؤجلة وفروق ضريبية أقل. وتواجه الشركات في تلك المرحلة أيضًا نموًا منخفضًا في المبيعات، وصافي دخل أكثر ثباتًا، وتقلبات منخفضة في التدفقات النقدية، لذلك ستكون أكثر اعتمادًا على الأرباح المحتجزة. وبالتالي، فإن انخفاض حالة التأكد والمخاطر المتعلقة بالأرباح والتدفقات النقدية الحالية (وربما المستقبلية) تعني أن الإدارة لديها حافز أقل للانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي، وخاصة في ظل الدور الرقابي للحكومة في تلك المرحلة (Hasan et al., 2016). كما أن الإدارة حذرة أيضًا من مخاطر السمعة والتكلفة المحتملة المرتبطة بها، مما يجعلها حذرة في ممارساتها الانتهازية في تحديد الضريبة، وخاصة مع عدم تعثرها المالي (Abbas et al., 2020).

ويتبين مما سبق، أن الشركات تتمتع خلال مرحلة النضج بميزة تنافسية، من خلال استغلال مواردها وإدارة قدراتها (Helfat and Peteraf, 2003). ويكون لدى الشركات موارد كافية تجعلها أقل عرضة للتعثر المالي، وترتكز إدارتها في تلك المرحلة على الوصول إلى موارد أكبر بما في ذلك الخبرة، كما تركز على الحفاظ على السمعة والاستثمارات (Hasan and Habib, 2017). ويعني

الحفاظ على التدفقات النقدية التشغيلية والتأكد المستمر فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح والابتكارات والاستثمارات وهامش الربح أن هذه الشركات أقل احتمالاً للتعثر المالى (Al-Hadi et al., 2017).

وقد توصل Al-Hadi et al. (2017) إلى أن تمتع الشركات فى مرحلة النضج بمستويات مرتفعة من رأس المال والاستثمارات والأصول، وبالتالي أقل عرضة للتعثر المالى، كما توصل إلى ارتباط الشركات ذات الأداء الإيجابى فى المسؤولية الاجتماعية فى مرحلة النضج بمستويات منخفضة من التعثر المالى.

**ويرجح الباحث ما تقدم،** أنه خلال مرحلة النضج ترتفع القيمة الموجبة لصادق التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية، حيث يحدث نمو أكبر وباستمرار من إيراد مبيعات المنتجات وإيراد تقديم الخدمات، مما يسهم فى انخفاض حدة التعثر المالى الذى يواجهه الشركات بدرجة كبيرة، مما يؤدى إلى انخفاض دوافع انخراط الإدارة فى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل. وبناءً على ما تقدم، يتم اشتقاق الفرض الفرعى الثالث من الفرض الثانى للبحث على النحو التالى:

**H2/c:** يختلف التأثير الإيجابى المعنوى لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مالياً على السلوك الانتهازى لإدارتها فى تحديد ضريبة الدخل بحسب مرور الشركة بمرحلة النضج من عدمه.

خلال مرحلة الانحدار، يتم التخلص من الأصول بشكل تدريجى ومتكرر، وتنخفض الربحية، وتوجد استحقاقات مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع الربح الخاضع للضريبة مقارنة بالربح الدفترى، مما يؤدى إلى فروق ضريبية دفترية منخفضة (Drake, 2012). كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع احتمال تعرض الشركات للتعثر المالى، بسبب تقلبات تدفقاتها النقدية وانخفاض السيولة لديها، مما يؤدى على أن يكون لدى الإدارة حافز أكبر للانخراط فى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة (Richardson et al., 2015b; Edwards et al., 2016).

كما سبب آخر يدفع الإدارة إلى الانخراط فى تلك الممارسات الانتهازية، والذى يتمثل فى انخفاض التكاليف المحتملة (مثل: الغرامات التى تفرضها السلطات الضريبية وتعديلات المراجعة المحتملة) مقارنة بالفوائد والمنافع المحتملة (مثل: الديون المخفضة والقدرة على الاستمرار كشركة مستمرة وتدفقات نقدية إيجابية) (Hasan et al., 2016).

واتساقاً مع ما تقدم، وجد (Edwards et al. (2016 أن الشركة المقيدة ماليًا تتخذ إجراءات لخفض مستوى الضرائب النقدية المدفوعة، على عكس أنواع أخرى من التدفقات النقدية الخارجة.

ويرى الباحث مما تقدم، أنه يمكن القول بأن الشركات في مرحلة الانحدار من المحتمل أن يرتفع مستوى تعرضها للتعثر المالي، بسبب تقلبات تدفقاتها النقدية وانخفاض السيولة لديها. وبذلك، سوف تسعى الإدارة إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية، مما يعنى ارتفاع احتمال انخراطها في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل بدرجة كبيرة.

وبناءً على ما تقدم، يتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع من الفرض الثانى للبحث على النحو التالى:

**H2/d:** يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على السلوك الانتهازي لإداراتها في تحديد ضريبة الدخل بحسب مرور الشركة بمرحلة الانحدار من عدمه.

## 12- منهجية البحث

تحقيقًا لهدف البحث واختبار فروضه، يقوم الباحث بدراسة تطبيقية تتضمن مجموعة من العناصر، وتشمل: أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، تحليل النتائج واختبار فروض البحث.

### 12-1- أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار الفروض الرئيسة والفرعية للبحث، من خلال قياس أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، قياسًا على دراسات سابقة في بيئات محاسبية مختلفة (e.g.: Richardson et al., 2015a,b; Edwards et al., 2016; Muttaqin et al., 2020; Dang and Tran, 2021؛ فودة، 2020؛ سعيد وعلى، 2021). بالإضافة إلى قياس الدور (الأثر) المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية، قياسًا على دراسات سابقة في بيئة محاسبية

مختلفة (e.g.: Hasan et al., 2016; Mangoting and Onggara, 2019; Abbas et al., 2020؛ حسين، 2020؛ السيد، 2021).

## 12-2- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة (2008-2019). ولاختيار العينة من هذا المجتمع تم استبعاد المؤسسات المالية، لطبيعتها الخاصة، حيث إنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وافصاح خاصة بها، والتي لا تتسق مع باقى متطلبات القياس والافصاح لباقي القطاعات، وذلك قياساً على ما قامت به دراسات سابقة (e.g.: Dhamara and Violita, 2017; Tilehnoei et al., 2018; Irawan and Afif, 2020).

بالإضافة إلى استبعاد المشاهدات التي حققت صافي خسارة قبل الضرائب وكذلك المغفأة من الخضوع للضريبة على الدخل قياساً على دراسة سعيد وعلى (2021) في بيئة المحاسبة المصرية، ومن ضمنها الشركات غير المالية التي تزاوّل نشاطها بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة، مثل الشركات التي تنتمى لقطاع الاعلام، لأن هذه الشركات معفاة من الخضوع للضريبة على الدخل طبقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، قياساً على دراسة أبوسالم (2020). كذلك، تم استبعاد الشركات التي تعد قوائمها بعملة بخلاف الجنيه المصري، بالإضافة إلى استبعاد المشاهدات (شركة/عام) التي لم يتم التمكن من الحصول على بياناتها خلال فترة البحث. كما تم تصغير Minsorized المتغيرات المتصلة، لتجنب تأثير القيم الشاذة والمتطرفة قياساً على دراسات سابقة (e.g.: Richardson et al., 2015a,b).

وبعد تطبيق الشروط والضوابط السابقة، تم تجميع بيانات 1246 مشاهدة، وقد تم تصنيف هذه المشاهدات حسب حالتها المالية، وقد بلغت المشاهدات التي وقعت في المنطقة الرمادية 452 مشاهدة بنسبة 36% من إجمالي المشاهدات، والتي تم استبعادها من التحليل الإحصائي، في حين بلغت المشاهدات المتعثرة مالياً 478 مشاهدة بنسبة 38%، والمشاهدات المستقرة مالياً 316 مشاهدة بنسبة 26%. وبالتالي، تم الاعتماد على عينة بلغت 794 مشاهدة (478+306)، وذلك لاختبار فروض البحث. ويتمثل توزيع المشاهدات عينة البحث كما بالجدول رقم (1).

جدول 1: توزيع مشاهدات عينة البحث حسب القطاع

م	القطاع	المشاهدات قبل استبعاد المنطقة الرمادية		المشاهدات بعد استبعاد المنطقة الرمادية	
		عدد	%	عدد	%
1	أغذية ومشروبات	243	19.5	148	18.64
2	تجارة و موزعون	23	1.85	13	1.64
3	خدمات النقل والشحن	28	2.25	17	2.14
4	خدمات تعليمية	23	1.85	10	1.26
5	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	41	3.29	17	2.14
6	رعاية صحية و ادوية	90	7.22	53	6.68
7	سياحة وترفيه	115	9.23	89	11.21
8	طاقة وخدمات مساندة	21	1.69	19	2.39
9	عقارات	213	17.09	141	17.76
10	مرافق	11	0.88	6	0.76
11	مقاولات و إنشاءات هندسية	81	6.50	41	5.16
12	منسوجات و سلع معمرة	75	6.02	51	6.42
13	مواد البناء	114	9.15	66	8.31
14	موارد أساسية	136	10.91	97	12.22
15	ورق و مواد تعبئة وتغليف	32	2.57	26	3.27
	إجمالي	1246	100	794	100

جدول 2: توزيع مشاهدات عينة البحث حسب مراحل دورة حياة الشركة وحالتها المالية

م	المرحلة	مشاهدات متعثرة ماليًا		مشاهدات المنطقة الرمادية		مشاهدات مستقرة ماليًا		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	التقديم	50	10.46	53	11.73	10	3.16	113	9.07
2	النمو	92	19.25	56	12.39	16	5.06	164	13.16
3	النضج	158	33.05	224	49.56	200	63.29	582	46.71
4	التذبذب	118	24.69	92	20.35	74	23.42	284	22.79
5	الانحدار	60	12.55	27	5.97	16	5.06	103	8.27
	إجمالي	478	100	452	100	316	100	1246	100

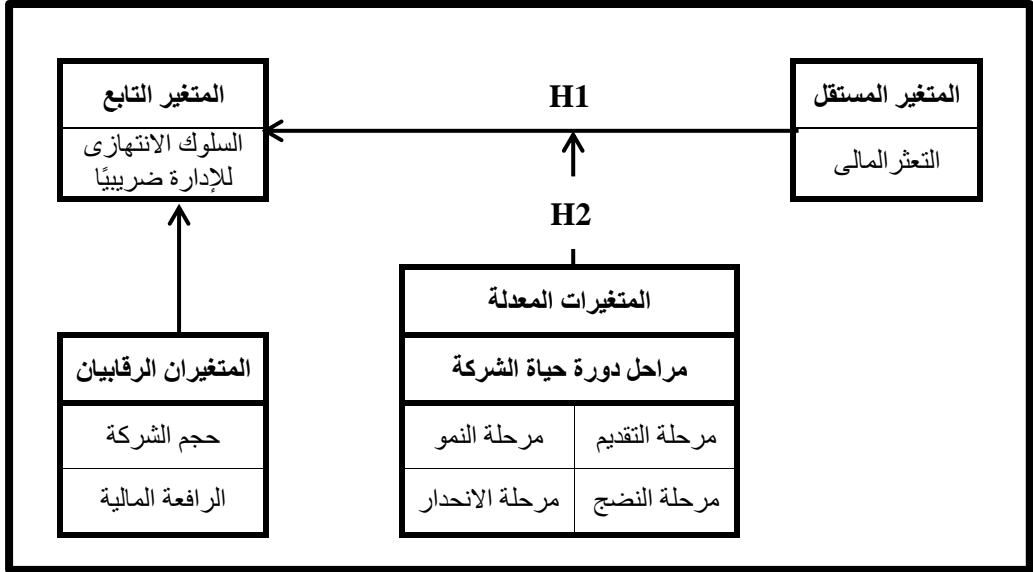


### 12-3- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يتم صياغة وعرض نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي، وكذلك توصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

#### 12-3-1- نموذج البحث

يوضح الشكل رقم (1) النموذج المستخدم في البحث، ويشمل: المتغير المستقل، المتغيرات المعدلة، المتغيرين الرقابيين، والمتغير التابع.



شكل 1: نموذج البحث

#### 12-3-2- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

##### (أ) المتغير التابع (السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (CASH-ETR))

يشير السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل إلى ممارسات الإدارة متمثلة في ممارسات التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي (العادي والتعسفي) والتهرب الضريبي، والتي يترتب على جميعها انخفاض الضريبة المدفوعة.

ويتم قياسه بمؤشر أو معدل الضريبة الفعال النقدي Cash Effective Tax Rate (CASH-ETR)، والذي يعكس بنسبة الضريبة النقدية المدفوعة (التي يتم الإفصاح عنها في قائمة

التدفقات النقدية ضمن الأنشطة التشغيلية) إلى صاقي الربح قبل الضريبة (الذي يتم الإفصاح عنه في قائمة الدخل)، وذلك قياسًا على دراسات سابقة (Dyrenge et al., 2008; Richardson et al., 2015a,b; Edwards et al., 2016; Dhamara and Violita, 2017; al., 2015a,b; سعيد وعلى، 2021)، وذلك كما يلي:

$$\text{معدل الضريبة الفعال النقدي} = \text{الضريبة النقدية المدفوعة} \div \text{صافي الربح قبل الضرائب} \dots\dots\dots (1)$$

وقد أشار Dyrenge et al. (2010); Richardson et al. (2015a,b) إلى أن انخفاض قيمة هذا المعدل يدل على ارتفاع مستوى ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل، والعكس بالعكس. ولذلك، يتم ضرب هذا المعدل في سالب واحد (-1)، ليعبر ارتفاعه عن ارتفاع الممارسات.

### (ب) المتغير المستقل (التعثر المالي Z-Score)

يشير التعثر المالي إلى الحالة التي لا تستطيع بموجبها الشركة سداد المبالغ المستحقة عليها في تاريخ استحقاقها، كالمبالغ المستحقة للدائنين وفوائد القروض، نظرًا لعدم توافر تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تكفي لسدادها (Ozcan, 2016). ونتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات لدى البورصة المصرية لتحديد وتصنيف الشركات ماليًا، فسوف يتم استخدام مؤشر Z-Score الذي أنشأه آلتمان، ويتم احتساب درجة Z-Score باستخدام بالمعادلة التالية (Altman (1968); Altman et al. (2017):

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5 \dots\dots\dots (2)$$

حيث إن:

$X1$  = رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول،  $X2$  = الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول،  $X3$  = صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول،  $X4$  = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالي الديون،  $X5$  = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

وإذا كانت قيمة Z-Score أقل من 1.81، فإنه يشير إلى المنطقة الحمراء، أي وجود تعثر مالي. وإذا كانت قيمة Z-Score أكبر من 2.99، فإنه يشير إلى المنطقة الخضراء، أي وجود استقرار مالي. وفي حالة أن قيمة Z-Score تتراوح من 1.81 إلى 2.99، فإنه يشير إلى المنطقة الرمادية، أي غير محدد ماليًا، وسوف يتم الاعتماد في التحليل الإحصائي على المشاهدات المتعثرة والمستقرة ماليًا فقط.

ويعبر ارتفاع قيمة Z-Score عن وجود تعثر مالي منخفض، والعكس بالعكس (Altman et al., 2017)، ولذلك يتم ضرب ناتج المؤشر في سالب واحد (-1) (Richardson et al., 2015b).

وقد استخدم هذا المقياس في دراسات سابقة عديدة (e.g.: Richardson et al., 2015b; Dhamara and Violita, 2017; Dang and Tran, 2021) ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

### (ج) المتغيرات المعدلة (مراحل دورة حياة الشركة FLC)

تشمل المتغيرات المعدلة مراحل دورة حياة الشركة التالية: التقديم، النمو، النضج، التذبذب، والانحدار. وتُقاس كل مرحلة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطابق المشاهدة مع أنماط التدفق النقدي في كل مرحلة، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك، قياساً على دراسات سابقة (e.g.: Dickinson, 2011; Hasan and Habib, 2017; Shahzad et al., 2019، 2020؛ السيد، 2021).

### جدول 3: ملخص أنماط صافي التدفقات النقدية لمراحل دورة حياة الشركة

مراحل دورة حياة الشركة							التقديم	النمو	النضج	التذبذب (مرحلة مرجعية)	الانحدار	صافي التدفقات النقدية
-	-	+	+	-	+	+	-				الأنشطة التشغيلية	
+	+	+	+	-	-	-	-				الأنشطة الاستثمارية	
-	+	-	+	-	-	+	+				الأنشطة التمويلية	

المصدر: (Dickinson (2011).

ومن المتوقع أن تكون لمراحل التقديم والانحدار تأثير إيجابي ولمرحلتى النمو والنضج تأثير سلبي على قوة و/أو اتجاه العلاقة التأثيرية بين التعثر المالي والسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل. مع اعتبار مرحلة التذبذب بمثابة مرحلة مرجعية لمراحل دورة حياة الشركة، حيث إنها لا ترتبط بشكل واحد (بل ثلاثة) لأنماط التدفقات النقدية، قياساً على دراسات سابقة (Hasan et al., 2016؛ حسين، 2020).

**(د) المتغيران الرقائبان (Controls)**

يتمثل المتغيران الرقائبان أو الضابطان في العنصرين التاليين:

**● حجم الشركة (SIZE):**

يُشار إلى حجم الشركة بحجم أصولها والموارد المتاحة لديها. وقد وجدت بعض الدراسات (e.g.: Richardson and Lanis, 2007; Richardson et al. 2015a; Tilehnoei et al., 2018; Mocanu et al., 2021) أن إدارة الشركات كبيرة الحجم تتخبط في السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، لما تتميز به من قوة اقتصادية وسياسية أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، والتي تمكنها من استغلال مواردها وسلطاتها للتفاوض بشأن الضريبة أو التأثير على التشريعات لصالحها واستغلال مواردها في تنظيم أنشطتها بطرق تخفض من التزاماتها الضريبية، على الرغم من أنها قد تواجه مزيداً من الرقابة والمراجعة.

في المقابل، وجدت بعض الدراسات (e.g.: Hasan et al., 2016; Dang and Tran, 2021) أن إدارة الشركات صغيرة الحجم في مرحلة التقديم والانحدار تتخبط بدرجة مرتفعة في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل مقارنة بباقي المراحل، حيث إن الشركات الصغيرة تهيمن عليها في كثير من الأحيان مجموعة من أصحاب العلاقات الأسرية بما يمكنها إيجاد توافق في الآراء بشأن الأنشطة غير القانونية لتحقيق أهداف الربح. ولذلك، من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على المتغير التابع. ويقاس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام. وقد استخدمت كمعيار رقابي في دراسات عديدة (e.g.: Richardson and Lanis, 2007; Dhamara and Violita, 2017; Tilehnoei et al., 2018; Dang and Tran, 2021).

**● الرافعة المالية (LEV):**

تعتبر الرافعة المالية عن مدى اعتماد الشركة على المصادر الخارجية في تمويل أصولها، وقد أشار (Stickney and McGee (1982 إلى أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي على الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، نظراً لأن مصروفات الفائدة معفاة من الضرائب، حيث تعتبر درعاً ضريبياً لمساعدة الشركة على تخفيض مسؤولياتها الضريبية (Dang and Tran, 2021). ويتسق هذا مع النتيجة التي توصل إليها دراسة Richardson et al. (2015a). وتقاس الرافعة المالية بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. وقد استخدمت كمعيار

رقابى فى دراسات عديدة (e.g.: Richardson et al.; 2015a; Tilehnoei et al., 2018; Dang and Tran, 2021).

## 12-4- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

تتضمن الدراسة التطبيقية مجموعة من الأدوات والإجراءات، لاختبار فرضى البحث، وذلك كما يلي:

### 12-4-1- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياسًا على منهجية غالبية الدراسات السابقة (e.g. Richardson et al., 2015a,b; Edwards et al., 2016; Dhamara and Violita, 2017; Tilehnoei et al., 2018; Irawan and Afif, 2020; Dang and Tran, 2021)؛ ودراسة سعيد وعلى (2021).

وتمثلت أدوات الدراسة التطبيقية فى الاعتماد على البيانات الثانوية الواردة بالقوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالى، وقائمة التدفق النقدى) للشركات المدرجة بالعينة والإيضاحات المتممة لها، بالإضافة إلى الحصول على بيانات غير واردة بالقوائم المالية (كسعر إقبال السهم) من خلال مواقع وباستخدام برامج متخصصة. وللحصول على مصادر البيانات هذه، تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية التالية: (أ) موقع مباشر للمعلومات <http://www.mubasher.inf.com>، بما يحتويه من تقارير مالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. (ب) موقع شركة مصر لنشر المعلومات المملوكة للبورصة المصرية <http://www.egidegypt.com>، بخصوص الشركات المقيدة بها. (ج) موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>، بما يتضمنه من بيانات ترسلها الشركات المقيدة بها لإدارة الإفصاح بالبورصة بموجب قواعد القيد والشطب. (د) الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة بالعينة وما يوفره قسم علاقات المستثمرين بالموقع من إفصاحات وتقارير دورية، (هـ) موقع الهيئة العامة للرقابة المالية [http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa\\_ar/index.jsp](http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp).

ونظرًا لعدم توافر قاعدة بيانات جاهزة لقياس متغيرات الدراسة، فقد تمثلت إجراءات الدراسة التطبيقية فى الحصول على قيم عناصر متغيرات الدراسة من المصادر السابقة، ثم قياس المتغيرات، سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال استخدام الاعتماد على دوال الإكسيل لقياس هذه المتغيرات وتجهيزها قبل تشغيلها عن طريق البرامج والأساليب الإحصائية الملائمة.

## 12-4-2- أدوات التحليل الإحصائي

ترتكز الدراسة التطبيقية على أدوات متنوعة من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحددين الأدنى والأقصى) وذلك للملاحظات التي تمثل التعثر المالي وملاحظات الاستقرار المالي. كما تم استخدام اختبار T للتحقق من معنوية الفروق الموجودة بالتحليل الوصفي للملاحظات في حالتى التعثر المالي والاستقرار المالي. كما تم استخدام مصفوفة الارتباط لبيرسون لقياس الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض. بالإضافة إلى استخدام اختبار الأزواج الخطى المتعدد بين المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة والمتغيرين الرقابيين وبعضها البعض باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics. فضلاً عن استخدام اختبار Durban - Watson لتحديد مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتى Multi-Collinearity بين أخطاء نموذج الانحدار. وأخيراً تم اختبار فروض البحث وتحليل النتائج، وذلك بالاعتماد أسلوب الانحدار الخطى المتعدد، والذي تم تنفيذه باستخدام برنامج الإحصائي SPSS 15.0.

## 12-4-2-1- الإحصاءات الوصفية

أولاً: نتائج الإحصاءات الوصفية في ظل ملاحظات التعثر المالي والاستقرار المالي

يتم إجراء إحصاءات وصفية لكل متغيرات البحث في ظل حالتى الملاحظات ذات التعثر المالي والاستقرار المالي، وتظهر الخصائص الأساسية لمتغيرات البحث بالجدول رقم (3)، وذلك كما يلي:

- تبلغ نسبة الملاحظات التى تعاني من التعثر المالي 60% (794/478)، مقارنة بنسبة 40% للملاحظات التى تتميز بالاستقرار المالي. أى أن أكثر من نصف الملاحظات تعاني من التعثر المالي.

- يبلغ المتوسط الحسابي للسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل في الملاحظات التى تعاني من التعثر المالي 0.141 مقارنة بنظيره في الملاحظات ذات الاستقرار المالي البالغ 0.152، مما يعكس انتشار السلوك الانتهازي في الملاحظات التى تعاني من حالة التعثر المالي بدرجة أكبر مقارنة بالملاحظات ذات الاستقرار المالي (يشير انخفاض المعدل النقدي الفعال إلى ارتفاع السلوك الانتهازي)، ويُفسر هذا بأن التعثر المالي يعد محددًا ودافعًا أساسيًا من دوافع ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل. ويقترّب هذا المتوسط من دراسة Richardson et al. (2015a) الذى بلغ 0.158، ودراسة Tilehnoei et al. (2018) الذى بلغ 0.152.

- ارتفاع المتوسط الحسابى لمرحلة التقديم 0.105 ومرحلة الانحدار 0.126 للمشاهدات التى تتعرض للتعثر المالى مقارنة بتلك التى تتميز بالاستقرار المالى 0.051, 0.032 على التوالى، ويعد هذا منطقيًا، لأن الشركات فى هاتين المرحلتين أكثر عرضة للتعثر المالى مقارنة بباقي المراحل الأخرى.
- ارتفاع المتوسط الحسابى لمرحلة النمو 0.193 للمشاهدات التى تتعرض للتعثر المالى مقارنة بتلك التى تتميز بالاستقرار المالى 0.051، مما يشير إلى تعرض الشركات إلى تعثر مالى بدرجة اكبر فى تلك المرحلة، ويمكن تفسيرها بأنها امتداد لمرحلة التقديم والتى قد تكون تلك الشركات لم تبدأ بعد - بدرجة كافية - فى تحقيق استقرار مالى.
- انخفاض المتوسط الحسابى لمرحلة النضج 0.331 للمشاهدات التى تتعرض للتعثر المالى مقارنة بتلك التى تتميز بالاستقرار المالى 0.633، ويعد هذا منطقيًا، حيث إن الشركات فى تلك المرحلة أقل عرضة للتعثر المالى.
- يبلغ المتوسط الحسابى لحجم الشركة فى المشاهدات التى تعاني من التعثر المالى 2.177 مقارنة بنظيره فى المشاهدات ذات الاستقرار المالى البالغ 20.669، مما يشير إلى تعرض الشركات صغيرة الحجم للتعثر المالى بدرجة أكبر مقارنة بالشركات كبيرة الحجم التى تتميز بالاستقرار المالى. ويمكن تفسير هذا بأن الشركات صغيرة الحجم تهيمن عليها مجموعة من أصحاب العلاقات الأسرية بما يمكنها إيجاد توافق فى الآراء بشأن الأنشطة غير القانونية لتحقيق أهداف الربح، ومنها الأنشطة المتعلقة بالضريبة.
- ارتفاع المتوسط الحسابى للرافعة المالية للمشاهدات المتعثرة ماليًا 0.519 مقارنة بالمشاهدات المستقرة ماليًا 0.344، ويعد هذا الارتفاع منطقيًا، لأن ارتفاع الرافعة المالية أحد أسباب التعثر المالى للشركات.
- انخفاض الانحراف المعياري لجميع المتغيرات - ما عدا متغير حجم الشركة، فالقيمة أقل من واحد صحيح، مما يشير إلى انخفاض درجة تشتتها، وانخفاض القيم الشاذة والمتطرفة للمتغيرات، حيث تم استبعادها قبل الاستقرار على حجم العينة النهائى، مما يحسن من نتائج التحليل الإحصائى.

## جدول 4: الإحصاءات الوصفية في حالتى التعثر المالي والاستقرار المالي

المشاهدات ذات الاستقرار المالي					المشاهدات ذات التعثر المالي					المتغيرات
الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مشاهدات	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مشاهدات	
0.599	0.000	0.135	0.152	316	0.596	0.000	0.140	0.141 <sup>(*)</sup>	478	السلوك الانتهازي
1.000	0.000	0.175	0.032	316	1.000	0.000	0.306	0.105	478	مرحلة التقديم
1.000	0.000	0.220	0.051	316	1.000	0.000	0.395	0.193	478	مرحلة النمو
1.000	0.000	0.483	0.633	316	1.000	0.000	0.741	0.331	478	مرحلة النضج
1.000	0.000	0.220	0.051	316	1.000	0.000	0.332	0.126	478	مرحلة الانحدار
24.558	16.887	1.482	20.669	316	24.246	17.317	1.541	20.177	478	حجم الشركة
0.885	0.038	0.197	0.344	316	0.987	0.007	0.218	0.519	478	الرافعة المالية

(\*) انخفاض المعدل النقدي الفعال يشير إلى ارتفاع السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، أى أن نسبة 0.141 في حالة التعثر المالي أعلى من نسبة 0.152 في حالة الاستقرار الضريبي.

## ثانياً: اختبار T للفرق بين متوسطى متغيرات البحث

يستخدم اختبار T للتحقق من معنوية الفروق الموجودة بالتحليل الوصفي للمشاهدات في حالتى

التعثر المالي والاستقرار المالي، ويتبين من نتائج الجدول رقم (4) ما يلى:

- معنوية ارتفاع المتوسط الحسابي للسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة للمشاهدات ذات التعثر المالي مقارنة بحالة الاستقرار المالي ( $t-s = 3.569$ ,  $Sig. = 0.000$ )، مما يؤكد أن حالة التعثر المالي للشركات يُعد محركاً أساسياً للإدارة نحو ممارساتها للسلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

- معنوية ارتفاع المتوسط الحسابي لمرحلتى التقديم والانحدار للمشاهدات ذات التعثر المالي مقارنة بحالة الاستقرار المالي، مما يؤكد أن الشركات في هاتين المرحلتين يتعرضان للتعثر المالي، والذي قد يضطرها إلى ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

- معنوية ارتفاع المتوسط الحسابي لمرحلة النمو للمشاهدات ذات التعثر المالي مقارنة بحالة الاستقرار المالي، ويشير هذا إلى أن هذه المرحلة تعد امتداداً لمرحلة التقديم، ولم تخرج من حالة التعثر المالي.



- معنوية انخفاض المتوسط الحسابي لمرحلة النضج للمشاهدات ذات التعثر المالي مقارنة بحالة الاستقرار المالي، مما يؤكد أن تلك المرحلة لا تتعرض فيها الشركات للتعثر المالي، ومن المحتمل في هذه الحالة انخفاض ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.
- معنوية انخفاض المتوسط الحسابي لحجم الشركة وارتفاع الرافعة المالية للمشاهدات ذات التعثر المالي مقارنة بحالة الاستقرار المالي، ويشير هذا إلى أن انخفاض حجم الشركات وارتفاع نسبة ديونها يسهم في تعرضها للتعثر المالي.

#### جدول 5: نتائج اختبار T لمتوسط المشاهدات ذات التعثر المالي والمشاهدات ذات

##### الاستقرار المالي

المعنوية	الفروق		الاستقرار المالي		التعثر المالي		المتغير
	Sig.	t- statistic	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	
0.000	3.569	0.011	0.152	316	0.141	478	السلوك الانتهازي
0.000	4.258	0.073	0.032	316	0.105	478	مرحلة التقديم
0.000	6.484	0.142	0.051	316	0.193	478	مرحلة النمو
0.000	-8.723	-0.302	0.633	316	0.331	478	مرحلة النضج
0.000	3.828	0.075	0.051	316	0.126	478	مرحلة الانحدار
0.000	-4.466	-0.492	20.669	316	20.177	478	حجم الشركة
0.000	11.695	0.175	0.344	316	0.519	478	الرافعة المالية

#### 12-4-2-2 - تحليل نتائج الارتباط

يتبين من نتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون بالجدول رقم (5) وجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية أقل من 1% بين التعثر المالي والسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، ووجود علاقة ارتباط سالبة عند مستوى معنوية أقل من 1% بين حجم الشركة والسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، ووجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية أقل من 10% بين الرافعة المالية والسلوك الانتهازي في تحديد الضريبة. كما يتبين أن أقصى قيمة لمعامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة والمتغيرين الرقابيين وبعضها البعض 0.376، وطالما أنها لم تتجاوز 0.8 وفقاً لرأى (2018) Rani et al. (2003); Gujarati، أو لم تتجاوز 0.9 وفقاً لرأى Tabachnick and Fidell (2013)، فإنه لا توجد مشكلة إزدواج خطي بين متغيرات البحث.

ولا يتم التسليم بصحة علاقات الارتباط الواردة بمصفوفة الارتباط، حتى يتم التوصل إلى نتائج تشغيل الفرضين الإحصائيين باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، لتحديد قوة واتجاه هذه العلاقات، ومدى تأثير المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة والمتغيرين الرقابيين على المتغير التابع.

جدول 6: نتائج الارتباط بيرسون

المتغيرات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) السلوك الانتهازي	1							
	-----							
(2) التعثر المالي	0.126	1						
	0.000	-----						
(3) مرحلة التقديم	0.021	0.135	1					
	0.554	0.000	-----					
(4) مرحلة النمو	-0.044	-0.203	-0.113	1				
	0.192	0.000	0.001	-----				
(5) مرحلة النضج	-0.045	-0.297	-0.259	-0.360	1			
	0.210	0.000	0.000	0.000	-----			
(6) مرحلة الانحدار	0.065	0.125	-0.093	-0.129	-0.295	1		
	0.066	0.001	0.009	0.000	0.000	-----		
(7) حجم الشركة	-0.156	0.158	0.034	0.122	0.111	0.002	1	
	0.000	0.000	0.337	0.001	0.002	0.951	-----	
(8) الرافعة المالية	0.078	0.376	0.114	0.101	-0.068	0.062	0.235	1
	0.029	0.000	0.001	0.004	-0.054	0.022	0.000	-----

## 12-4-2-3- تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

تتناول هذه الجزئية اختبار صلاحية بيانات فرضى البحث واختبار نتائجهما، وذلك كما يلي:

## أولاً: نتيجة اختبار الفرض الأول (H1)

يستهدف الفرض الأول اختبار أثر التعثر المالي على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية (سعيد وعلى، 2021; Dang and Trann 2021; Richardson et al., 2015a,b):

$$CASH-ETR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Z-SCORE_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(3)$$

حيث إن:

$$\begin{aligned}
 CASH-ETR &= \text{يشير إلى السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل.} \\
 Z-SCORE &= \text{يشير إلى الحالة المالية.} \\
 SIZE, LEV &= \text{المتغيران الرقابيان بالنموذج (حجم الشركة والرافعة المالية).} \\
 \varepsilon &= \text{بواقى نموذج الانحدار المتعدد.}
 \end{aligned}$$

ولاختبار الفرض الأول يتم تحويله لفرض عدم كالتالى:

**H0:** لا يوجد تأثير إيجابى معنوى لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على السلوك الانتهازي لإداراتها فى تحديد ضريبة الدخل.

وبخصوص المتغيرين الرقابيين، يسعى البحث للإجابة على السؤال التالى:

هل يؤثر حجم الشركة، والرافعة المالية على السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، فى سياق العلاقة مجال الدراسة بالفرض بالنموذج الأول؟

وتشير نتائج تشغيل النموذج الأول بالجدول رقم (6) إلى ما يلى:

- بلغ معامل التحديد المعدل  $Adj.R^2$  6%، أى يُفسر معامل التحديد المعدل 6% من التغير الكلى فى السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، وترجع النسبة الباقية (94%) إلى الخطأ العشوائى فى نموذج الانحدار، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان يجب إدراجها ضمن النموذج. ويعتبر هذا المعامل منخفضًا مقارنة بدراسة Richardson et al. (2015a) الذى بلغ 20.5% تقريبًا، ودراسة Richardson et al. (2015b) الذى بلغ 7.7% تقريبًا. فى المقابل، يعتبر هذا المعامل مرتفعًا مقارنة بدراسة (Dhamara and Violita 2017) الذى بلغ 4.5% تقريبًا، ودراسة سعيد وعلى (2021) الذى بلغ 2.8%.
- بلغت قيمة اختبار  $F-Test$ ، من أجل اختبار معنوية جودة نموذج الانحدار المتعدد، 17.961 بمستوى معنوية أقل من 1%، والذى يشير إلى تأثير متغيرات النموذج على المتغير التابع. وتقرب هذه القيمة فى دراسة Richardson et al. (2015a) التى بلغت 18.950.
- تم استخدام معامل تضخم التباين  $VIF$ ، من أجل قياس الازدواج الخطى أو العلاقة الخطية التامة بين المتغير المستقل والرقابية المكونة لنموذج الانحدار وبعضها البعض، وقد تبين أن أكبر قيمة للمعامل بلغت 1.214. وجميع هذه القيم لم تتجاوز القيمة (10)، أى لا توجد

- مشكلة العلاقة الخطية التامة أو الإزدواج الخطى، مما يدل على قوة النموذج في تفسير تأثير المتغير المستقل والمتغيرين الرقابيين على المتغير التابع (O'Brien, 2007).
- بلغت قيمة اختبار *Durbin-Watson*، لقياس الارتباط الذاتى بين أخطاء نموذج الانحدار، 1.691، وتقع هذه القيمة داخل المدى المقبول (1.5-2.5)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتى بين أخطاء النموذج، أى أن أخطاء النموذج مستقلة عن بعضها البعض، بحيث إذا وجد خطأ فى مشاهدة معينة، لا يجب أن يؤثر هذا الخطأ على المشاهدات الأخرى السابقة واللاحقة.
- نتيجة اختبار الفرض الأول:

يؤثر التعثر المالي إيجاباً على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمعامل انحدار قيمته 0.009 عند مستوى معنوية أقل من 1%. وبناءً عليه، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

وتشير هذه النتيجة إلى أن تعرض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية للتعثر المالي يؤدي إلى انخراط إدارتها في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشركات المتعثرة ماليًا (وخاصة في حالة تحقيقها خسائر تشغيلية) لن تجدى ممارساتها الانتهازية على مستوى القوائم المالية نفعًا في تعديل وضعها السيء، ولذلك تلجأ إدارة هذه الشركات إلى ممارسات انتهازية أخرى على مستوى تحديد الضريبة على الدخل، من أجل خفض التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (أى زيادة صافى التدفق النقدى)، وخاصةً أنه في حالة التعثر المالي تكون التكاليف المحتملة (مثل: الغرامات التى تفرضها السلطات الضريبية، تعديلات المراجعة المحتملة، والإضرار بالسمعة) الناتجة عن هذه الممارسات أقل مقارنة بالفوائد والمنافع المحتملة (مثل: الديون المخفضة، القدرة على الاستمرار كشركة مستمرة، وتحقيق صافى تدفقات نقدية موجبة).

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة، منها دراسة Richardson et al. (2015a) فى استراليا، ودراسة Richardson et al. (2015b) فى الولايات المتحدة، ودراسة Muttaqin et al. (2020) فى ماليزيا، ودراسة Dang and Tran (2021) فى فيتنام، ودراسة فودة (2020) فى بيئة المحاسبة المصرية، فقد أفادت نتائج دراسته أن الشركات المقيدة ماليًا توسع فى ممارسات السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل.

وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (2017) Dhamara and Violita في ماليزيا، ودراسة (2018) Tilehnoui et al. في إيران، وتوصلت الدراستان إلى وجود تأثير سلبي غير معنوي، كما تختلف مع ما توصلت إليه دراسة سعيد وعلى (2021) في بيئة المحاسبة المصرية، التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي معنوي.

#### - تأثير المتغيران الرقابيان على المتغير التابع:

• يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، فمع ارتفاع حجم الشركة تنخفض ممارسات الإدارة بشأن السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلى دراسة (2017); Dang and Tran Dhamara and Violita (2021). وتعكس هذه النتيجة قدرة الشركات كبيرة الحجم على الحد من معالجة حالة التعثر المالي التي تتعرض لها عن طريق إرتكابها لممارسات انتهازية في تحديد الضريبة، نظرًا لارتفاع حجم الموارد المتاحة لديها وخوفًا من التكاليف السياسية التي تتحملها إذا أقدمت على مثل هذه الممارسات، على عكس الشركات صغيرة الحجم. وأن الشركات الصغيرة تهيمن عليها - في كثير من الأحيان - مجموعة من أصحاب العلاقات الأسرية الذين يمكنهم إيجاد توافق في الآراء بشأن الأنشطة غير القانونية لتحقيق أهداف الربح.

• يوجد تأثير إيجابي للرافعة المالية على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، فمع ارتفاع ديون الشركة ترتفع ممارسات الإدارة بشأن السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلى دراسة (2015a); Dang and Tran Richardson et al. (2021). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع الديون (وما يترتب عليها من فوائد هذه الديون) بالشركات يجعلها أكثر عرضة للتعثر المالي، مما يزيد من لجوء إدارتها إلى ممارسات انتهازية في تحديد ضريبة الدخل على ربحها الذي تحققه. كما أن مصروفات الفائدة الناتجة عن ارتفاع الرافعة المالية معفاة من الضرائب، مما تخفض من الالتزامات الضريبية.

## جدول 7: نتائج اختبار الفرض الأول (H1)

CASH-ETR <sub>i,t</sub> = β <sub>0</sub> + β <sub>1</sub> Z-SCORE <sub>i,t</sub> + β <sub>2</sub> SIZE <sub>i,t</sub> + β <sub>3</sub> LEV <sub>i,t</sub> + ε <sub>i,t</sub>				
قيمة VIF	المعنوية Sig.	معامل β (قيمة t)	العلاقة المتوقعة	المتغيرات
-	0.000	0.107 (5.125)	.....	β <sub>0</sub> : ثابت الانحدار
1.160	0.000	0.009 (5.637)	+	β <sub>1</sub> : التعثر المالي
1.059	0.000	-0.015 (-4.248)	+/-	β <sub>2</sub> : حجم الشركة
1.214	0.002	0.034 (3.160)	+	β <sub>3</sub> : الرافعة المالية
0.060			معامل التحديد المعدل Adj.R <sup>2</sup>	
17.961(0.000)			قيمة F (ودالاتها) F-Test (Sig.)	
1.691			قيمة اختبار Durban Watson	
794			المشاهدات Observations	

## 12-4-6-2- نتيجة اختبار الفرض الثاني وفروعه

يستهدف الفرض الثاني اختبار أثر التفاعل المشترك بين التعثر المالي ومراحل دورة حياة الشركة على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$CASH-ETR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Z-SCORE_{i,t} + \beta_2 FLC_{i,t} + \beta_3 (Z-SCORE_{i,t} * FLC_{i,t}) + \beta_4 SIZE_{i,t} + \beta_5 LEV_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots\dots\dots(4)$$

حيث إن:

$FLC$  = تشير إلى مراحل دورة حياة الشركة: التقديم، النمو، النضج، والانحدار، مع اعتبار مرحلة التذبذب كمرحلة مرجعية.

$Z-SCORE * FLC$  = تشير إلى التفاعل المشترك بين متغيري التعثر المالي وكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة.

ولاختبار الفرض الثاني يتم تحويله لفرض عدم كالتالي:

**H0:** لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مالياً على السلوك الانتهازي لإداراتها في تحديد ضريبة الدخل باختلاف مراحل دورة حياتها.

وبخصوص المتغيرين الرقابيين، يسعى البحث للإجابة على السؤال التالي:

هل يؤثر حجم الشركة، والرافعة المالية على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، في سياق العلاقة مجال الدراسة بالفرض بالنموذج الثاني؟

تشير نتائج تشغيل النموذج الثاني بالجدول رقم (7) إلى ما يلي:

- بلغ معامل التحديد المعدل  $Adj.R^2$  7.4% من التغير الكلي في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل. أي ارتفاع القدرة التفسيرية لهذا النموذج (الثاني) بمقدار 1.4% (6%-7.4%) عن النموذج الأصلي (الأول).
- بلغت قيمة اختبار  $F-Test$ ، وذلك لاختبار معنوية جودة نموذج الانحدار المتعدد، 6.757 بمستوى معنوية أقل من 1%، ويشير كل هذا إلى تأثير متغيرات النموذج على المتغير التابع.
- أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين  $VIF$  بلغت 5.577، أي لا توجد مشكلة العلاقة الخطية التامة أو الإزدواج الخطي، مما يدل على قوة كل نموذج في تفسير تأثير المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة والمتغيرين الرقابيين على المتغير التابع.
- بلغت قيمة اختبار  $D-W$ ، لقياس الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج 1.765، وتقع هذه القيمة داخل المدى المقبول (1.5-2.5)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء نماذج الانحدار.
- نتيجة اختبار الفرض الثاني ( $H_2$ ) وفروعه، بالتركيز على التفاعل بين التعثر المالي ومراحل دورة حياة الشركة وتأثيره على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل يتبين ما يلي:

• نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول ( $H_2/a$ ):

يؤثر التفاعل المشترك بين التعثر المالي ومرحلة التقديم إيجاباً على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، عند مستوى معنوية أقل من 1% (تأثير معنوي) وبمعامل انحدار بلغ 0.026، والذي يعد مرتفعاً مقارنة بمعامل الانحدار محل الدراسة في الفرض الأول الذي بلغ 0.009. وبناءً عليه، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل<sup>(\*)</sup>.

(\*) سيتم قبول الفرض ( $H_2/a$ ) كفرض بديل إذا كان مستوى المعنوية للمتغير التفاعلي (التعثر المالي × مرحلة التقديم) أقل من أو يساوي 0.1 (أي 10%)، ويتم رفضه (أي قبول الفرض العدم) إذا كان قيمته أكبر من 0.1.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه فى مرحلة التقديم، يرتفع احتمال تعرض الشركات غير المالية المقيدة فى البورصة المالية لتعثر مالى، والذي يقود إدارتها إلى الانخراط فى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل. ويُفسر السبب فى هذا إلى:

(أ) تتعرض الشركات فى مرحلة التقديم للتعثر المالى، بسبب ارتفاع قيمة الاستحقاقات والقيمة السالبة لصافى التدفقات النقدية التشغيلية. وبذلك، سوف تسعى الإدارة إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية.

(ب) انخفاض التكاليف المحتملة (مثل: الغرامات التى تفرضها السلطات الضريبية وتعديلات المراجعة المحتملة) نتيجة الانخراط فى هذه الممارسات مقارنة بالفوائد والمنافع المحتملة منها (مثل: الديون المخفضة والقدرة على الاستمرار كشركة مستمرة وتدفقات نقدية إيجابية)

#### • نتيجة اختبار الفرض الفرعى الثانى (H2/b):

يؤثر التفاعل المشترك بين التعثر المالى ومرحلة النمو سلبيًا على السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، عند مستوى معنوية أكبر من 10% (تأثير غير معنوى). وبناءً عليه، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه فى مرحلة النمو، ينخفض احتمال تعرض الشركات غير المالية المقيدة فى البورصة المالية لتعثر مالى، والذي يسهم فى انخفاض ممارسات إدارتها للسلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة، ولكن بدرجة غير معنوية.

#### • نتيجة اختبار الفرض الفرعى الثالث (H2/c):

يؤثر التفاعل المشترك بين التعثر المالى ومرحلة النضج سلبيًا على السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، عند مستوى معنوية أقل من 1% (تأثير معنوى). وبناءً عليه، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

وتشير هذه النتيجة إلى أنه فى مرحلة النضج، ينخفض احتمال تعرض الشركات غير المالية المقيدة فى البورصة المالية لتعثر مالى، والذي يسهم فى انخفاض ممارسات إدارتها للسلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة، وذلك لتوافر التدفقات النقدية لدى هذه الشركات فى هذه المرحلة.



### • نتيجة اختبار الفرض الفرعي الرابع (H2/d):

يؤثر التفاعل المشترك بين التعثر المالي ومرحلة الانحدار إيجاباً على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، عند مستوى معنوية أكبر من 10% (تأثير غير معنوي). وبناءً عليه، يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. وتشير هذه النتيجة إلى أنه في مرحلة الانحدار، يرتفع احتمال تعرض الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المالية لتعثر مالي، والذي يقود إدارتها إلى الانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة، ولكن بدرجة غير معنوية.

وتتفق نتائج التأثير الإيجابي لمرحلة التقديم والتأثير السلبي لمرحلة النضج على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل مع ما توصلت إليه دراسة (Hasan et al. (2016 في الولايات المتحدة كأحد الدول المتقدمة، ومع ما توصلت إليه دراسة Mangoting and Onggara (2019) في أندونيسيا ودراسة (Abbas et al. (2020 في باكستان كنموذجين للدول النامية. في المقابل، تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Irawan and Afif (2020 في أندونيسيا، حيث إنها توصلت إلى وجود تأثير غير معنوي.

كما تتفق نتائج التأثير السلبي لمرحلة النمو والتأثير الإيجابي لمرحلة الانحدار (وكلاهما غير معنوي) على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل مع ما توصلت إليه دراسة (Irawan and Afif (2020 في أندونيسيا في أنها توصلت إلى وجود تأثير غير معنوي. في المقابل، تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Hasan et al. (2016 في الولايات المتحدة، ومع ما توصلت إليه دراسة (Mangoting and Onggara (2019 في أندونيسيا ودراسة (Abbas et al. (2020 في باكستان، في أن هذه الدراسات الثلاث توصلت إلى وجود تأثير معنوي.

وبناءً على نتائج اختبار الفروض الفرعية، يتبين وجود تأثير معنوي على شكل حرف U - ولو بشكل جزئي - لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على سلوكها الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل خلال مراحل دورة حياتها. حيث إن القرارات الاستراتيجية المختلفة التي تتبناها إدارة الشركات المصرية للحصول على ميزة تنافسية في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة تأخذ في الاعتبار مدى توفر الموارد التي تمتلكها، والذي يترتب عليه احتمالية ممارساتها الانتهازية في تحديد الضريبة خلال هذه المراحل.

- تأثير المتغيرين الرقابيين: يوجد تأثير للمتغيرين الرقابيين: حجم الشركة (سلبًا) والرافعة المالية (إيجابًا) على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل.

جدول 8: نتائج اختبار الفرض الثاني وفروعه (H2/a, b, c, d)

$CASH-ETR_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Z-SCORE_{i,t} + \beta_2 FLC_{i,t} + \beta_3 (ZSCORE_{i,t} * FLC_{i,t}) + \beta_4 SIZE_{i,t} + \beta_5 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$				
قيمة VIF	المعنوية Sig.	معامل $\beta$ (قيمة t)	العلاقة المتوقعة	المتغيرات
-	0.000	0.144 (5.318)	.....	$\beta_0$ : ثابت الانحدار
4.032	0.004	0.008 (2.922)	+	$\beta_1$ : التعثر المالي
4.119	0.023	0.035 (2.278)	+	$\beta_2$ : مرحلة التقديم
4.600	0.320	-0.012 (-0.994)	-	$\beta_3$ : مرحلة النمو
5.577	0.280	-0.009 (-1.081)	-	$\beta_4$ : مرحلة النضج
5.245	0.383	0.012 (0.872)	+	$\beta_5$ : مرحلة الانحدار
3.668	0.001	0.026 (3.297)	+	$\beta_6$ : التعثر $\times$ التقديم
3.738	0.606	-0.003 (-0.516)	-	$\beta_7$ : التعثر $\times$ النمو
3.895	0.000	-0.006 (-4.498)	-	$\beta_8$ : التعثر $\times$ النضج
3.774	0.884	0.001 (0.147)	+	$\beta_9$ : التعثر $\times$ الانحدار
1.152	0.000	-0.018 (-4.907)	+/-	$\beta_{10}$ : حجم الشركة
1.233	0.001	0.035 (3.315)	+	$\beta_{11}$ : الرافعة المالية
0.074		معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$		
6.757(0.000)		قيمة F (ودالاتها) F-Test (Sig.)		
1.765		قيمة اختبار Durban Watson		
794		المشاهدات Observations		

12-4-7- اختبار الحساسية

يتناول اختبار الحساسية إعادة اختبار الفرض الأول والفرض الثاني وفروعه في ظل استخدام مؤشر بديل لقياس المتغير المستقل "التعثر المالي"، وذلك من خلال استخدام القيمة (1) للتعبير عن المشاهدات المتعثرة ماليًا، والتي تقل قيمة Z-Score عن 1.81، في حين يتم استخدام القيمة

(0) للتعبير عن المشاهدات المستقرة ماليًا، والتي تزيد قيمة Z-Score عن 2.99. وذلك قياسًا على دراسات سابقة (مثل: على، 2017؛ سعيد وعلى، 2021).

#### 12-4-7-1- إعادة اختبار الفرض الأول

تشير نتائج إعادة اختبار الفرض الأول بالجدول رقم (8) إلى ما يلي:

- يبلغ معامل التحديد المعدل  $Adj.R^2$  في ظل المؤشر البديل 5.5%، ويعد منخفضًا إذا ما تم مقارنته بقيمة المعامل في ظل المؤشر الأساسي الذي بلغ 6%.

- بلغت قيمة اختبار  $F$  في ظل المؤشر البديل 16.261 بمستوى معنوية أقل من 1%، وتُعد منخفضة إذا ما تم مقارنتها بقيمة الاختبار في ظل المؤشر الأساسي التي بلغت 17.961.

- تبلغ قيمة اختبار  $D-W$  في ظل المؤشر البديل 1.685، وتقع ضمن النطاق الملائم (2.5-1.5)، مثلما تقع قيم الاختبار في ظل المؤشر الأساسي 1.961 ضمن النطاق الملائم أيضًا.

- لا توجد مشكلة الإزدواج الخطى أو العلاقة الخطية التامة بين المتغير المستقل والمتغيرين الرقابيين في ظل المؤشر البديل، حيث إن أكبر قيمة لمعامل  $VIF$  بلغت 1.209.

- نتيجة إعادة اختبار الفرض الأول ( $H1$ ):

يؤثر التعثر المالي إيجابًا على ممارسات السلوك الانتهازية في تحديد الضريبة، بقيمة معامل انحدار بلغت 0.026، عند مستوى معنوية أقل من 1%. فمع تعثر الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية يرتفع مستوى ممارساتها الانتهازية في تحديد ضريبة الدخل. وبناءً عليه، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. ويتشابه هذا التأثير مع التأثير الإيجابي في ظل المؤشر الأساسي. ويشير هذا التشابه - مع وجود أفضلية للنتائج في ظل استخدام المؤشر الأساسي - إلى قوة النتائج التي تم التوصل إليها ومتانتها.

- تأثير المتغيرين الرقابيين:

يوجد تأثير سلبي لمتغير حجم الشركة، وتأثير إيجابي لمتغير الرافعة المالية على الممارسات الانتهازية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في تحديد ضريبة الدخل، تمامًا كما في حالة المؤشر الأساسي، وهو ما يدعم قوة النتائج التي تم التوصل إليها ومتانتها أيضًا.

## جدول 9: نتائج اختبار الحساسية للفرض الأول (H1)

CASH-ETR <sub>i,t</sub> = β <sub>0</sub> + β <sub>1</sub> Z-SCORE <sub>i,t</sub> + β <sub>2</sub> SIZE <sub>i,t</sub> + β <sub>3</sub> LEV <sub>i,t</sub> + ε <sub>i,t</sub>				
قيمة VIF	المعنوية Sig.	معامل β (قيمة t)	العلاقة المتوقعة	المتغيرات
-	0.000	0.075 (3.769)	.....	β <sub>0</sub> : ثابت الانحدار
1.172	0.000	0.026 (5.178)	+	β <sub>1</sub> : التعثر المالي
1.065	0.000	-0.016 (-4.502)	+/-	β <sub>2</sub> : حجم الشركة
1.209	0.003	0.032 (2.970)	+	β <sub>3</sub> : الرافعة المالية
0.055			معامل التحديد المعدل Adj.R <sup>2</sup>	
16.261(0.000)			قيمة F (ودالاتها) (Sig.) F-Test	
1.685			قيمة اختبار Durban Watson	
794			المشاهدات Observations	

## 12-4-7-2- إعادة اختبار الفرض الثاني

تشير نتائج إعادة اختبار الفرض الثاني بالجدول رقم (9) إلى ما يلي:

- يبلغ معامل التحديد المعدل  $Adj.R^2$  في ظل المؤشر البديل 6.4%، ويعد منخفضاً إذا ما تم مقارنته بقيمة المعامل في ظل المؤشر الأساسي الذي بلغ 7.4%.
- بلغت قيمة اختبار  $F$  في ظل المؤشر البديل 5.908 بمستوى معنوية أقل من 1%، وتُعد منخفضة إذا ما تم مقارنتها بقيمة الاختبار في ظل المؤشر الأساسي التي بلغت 6.757 بمستوى معنوية أقل من 1%.
- تبلغ قيمة اختبار  $D-W$  في ظل المؤشر البديل 1.731، وتقع ضمن النطاق الملائم (2.5-1.5)، مثلما تقع قيم الاختبار في ظل المؤشر الأساسي 1.757 ضمن النطاق الملائم أيضاً.
- لا توجد مشكلة الإزدواج الخطى أو العلاقة الخطية التامة بين المتغير المستقل والمتغيرين الرقابيين في ظل المؤشر البديل، حيث إن أكبر قيمة لمعامل  $VIF$  بلغت 6.518 وهي أقل من القيمة الحرجة 10، مما يشير إلى قوة النموذج في تفسير تأثير المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة والمتغيرين الرقابيين على المتغير التابع.

## - إعادة اختبار الفرض الثاني (H2):

يؤثر التعثر المالي في مرحلة التقديم إيجاباً على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة عند مستوى معنوية أقل من 5%. ويؤثر التعثر المالي في مرحلة النمو سلباً على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة بدرجة غير معنوية. ويؤثر التعثر المالي في مرحلة النضج سلباً على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة عند مستوى معنوية أقل من 5%. ويؤثر التعثر المالي في مرحلة الانحدار إيجاباً على ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد الضريبة بدرجة غير معنوية.

وبناءً على نتائج اختبار الفروض الفرعية الأربعة، يتبين وجود تأثير معنوي على شكل حرف U - ولو بشكل جزئي - لتعثر الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ماليًا على سلوكها الانتهازي في تحديد الضريبة خلال مراحل دورة حياتها. وتتشابه هذه النتائج مع ما تم التوصل إليه في ظل استخدام المؤشر الأساسي - مع وجود أفضلية للنتائج في ظل استخدام المؤشر الأساسي، ويشير هذا إلى قوة النتائج التي تم التوصل إليها ومثانتها.

## - تأثير المتغيرين الرقابيين:

يوجد تأثير سلبي لمتغير حجم الشركة، وتأثير إيجابي لمتغير الرافعة المالية على الممارسات الانتهازية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في تحديد ضريبة الدخل، تمامًا كما في حالة المؤشر الأساسي، وهو ما يدعم قوة النتائج التي تم التوصل إليها ومثانتها أيضًا.

## جدول 10: نتائج اختبار الحساسية للفرض الثاني وفروعه (H2/a, b, c, d)

CASH-ETR <sub>i,t</sub> = β <sub>0</sub> + β <sub>1</sub> Z-SCORE <sub>i,t</sub> + β <sub>2</sub> FLC <sub>i,t</sub> + β <sub>3</sub> (ZSCORE <sub>i,t</sub> *FLC <sub>i,t</sub> ) + β <sub>4</sub> SIZE <sub>i,t</sub> + β <sub>5</sub> LEV <sub>i,t</sub> + ε <sub>i,t</sub>				
المتغيرات	العلاقة المتوقعة	معامل β (قيمة t)	المعنوية Sig.	قيمة VIF
β <sub>0</sub> : ثابت الانحدار	.....	0.080 (3.793)	0.000	-
β <sub>1</sub> : التعثر المالي	+	0.031 (3.314)	0.001	4.327
β <sub>2</sub> : مرحلة التقديم	+	0.049 (2.408)	0.16	5.754
β <sub>3</sub> : مرحلة النمو	-	0.000 (-0.013)	0.990	6.161
β <sub>4</sub> : مرحلة النضج	-	-0.017 (-2.221)	0.027	2.778

4.563	0.530	0.010 (0.628)	+	$\beta 5$ : مرحلة الانحدار
5.917	0.024	0.051 (2.262)	+	$\beta 6$ : التعثر $\times$ التقديم
6.518	0.153	-0.009 (-0.598)	-	$\beta 7$ : التعثر $\times$ النمو
2.955	0.022	-0.022 (-2.291)	-	$\beta 8$ : التعثر $\times$ النضج
4.742	0.937	0.001 (0.079)	+	$\beta 9$ : التعثر $\times$ الانحدار
1.162	0.000	-0.018 (-5.102)	+/-	$\beta 10$ : حجم الشركة
1.229	0.002	0.034 (3.136)	+	$\beta 11$ : الرافعة المالية
0.063		معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$		
5.908(0.000)		قيمة F (ودالاتها) (Sig.) F-Test		
1.731		قيمة اختبار Durban Watson		
794		المشاهدات Observations		

### 13- نتائج البحث وإسهاماته وتوصياته ومجالاته المقترحة

#### 13-1- نتائج البحث

استهدف البحث في تحليله الأساسي دراسة واختبار أثر التعثر المالي (مقاسًا بقيمة Z-Score) على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 794 مشاهدة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ومن خلال دراسة الأدبيات السابقة وتحليل نتائجها، توقع البحث أن يؤثر التعثر المالي إيجابًا على السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل على أرباح الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وقد دعمت النتائج ما تم توقعه، وتشير هذه النتائج إلى أن تعثر تلك الشركات ماليًا يُسهم في انخراط إداراتها في ممارسات السلوك الانتهازي في تحديد ضريبة الدخل (التخطيط الضريبي، التجنب الضريبي المقبول والضار، والتهرب الضريبي)، من أجل تخفيض التدفقات النقدية الخارجة، مما يخفف من حصيلة الضريبة المدفوعة للخزانة العامة للدولة.

كما استهدف البحث دراسة واختبار الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة (مع اتخاذ مرحلة التدبذ كمرحلة مرجعية) على العلاقة التأثيرية بين التعثر المالي والسلوك الانتهازي في تحديد

ضريبة الدخل. ومن خلال دراسة الأدبيات السابقة وتحليل نتائجها، توقع البحث أن تؤثر مرحلتى التقديم والانحدار إيجاباً وتؤثر مرحلتى النمو والنضج سلباً على هذه العلاقة التأثيرية. وقد دعمت النتائج وجود تأثير إيجابى لمرحلة التقديم وتأثير سلبى لمرحلة النضج (وكلاهما معنوى)، فى مقابل وجود تأثير سلبى لمرحلة النمو وتأثير إيجابى لمرحلة الانحدار (وكلاهما غير معنوى)، على تلك العلاقة التأثيرية. وتشير هذه النتائج إلى أنه خلال مرحلة التقديم تقابل الشركة صعوبات مالية لعدم وجود تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، مما يدفع إدارتها إلى الانخراط فى ممارسات انتهازية لتخفيض الالتزامات الضريبية، وذلك على عكس انخفاض انخراطها فى هذه الممارسات فى مرحلة النضج، وذلك لانخفاض احتمال تعثر الشركة ماليًا.

وقد تم إجراء اختبار حساسية، بإعادة قياس التعثر المالي بمؤشر بديل (1، 0)، وتم إعادة اختبار فرضى البحث. وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابى للتعثر المالي على السلوك الانتهازى فى تحديد ضريبة الدخل، كما تم التوصل إلى وجود تأثير إيجابى لمرحلة التقديم ووجود تأثير سلبى لمرحلة النضج (وكلاهما معنوى) على هذه العلاقة التأثيرية. وبذلك، تتشابه نتائج اختبار الحساسية مع نتائج التحليل الأساسى، مما يشير إلى قوة النتائج التى تم التوصل إليها ومتانتها.

### 13-2- إسهامات البحث وتوصياته

تضيف الدراسة الحالية إلى الدراسات السابقة فى مجال الدراسة موضوع البحث من خلال تقديم دليل تطبيقي على تأثير تعرض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية لتعثر مالى على انخراط إدارتها فى ممارسات السلوك الانتهازى فى تحديد الضريبة، وكذلك من خلال تقديم دليل تطبيقي آخر على تأثير مراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية. ويندر اختبار مثل هذه العلاقات التأثيرية فى بيئة الأعمال العربية والمصرية - على حد سواء. وقد استخدم فى تقديم هذا الدليل تحليل أساسى، وكذلك اختبار حساسية باستخدام مؤشر بديل للمتغير المستقل.

ويحاول البحث تضيق الفجوة البحثية فى الأدب المحاسبى بشأن المتغيرات مجال البحث. ومن المتوقع أن تكون نتائج البحث مفيدة لأطراف عديدة، تشمل: الإدارة، المستثمرين، مأمورى الضرائب، وأصحاب المصالح الآخرين.

وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- إجراء تعديل على التشريع الضريبي يغلظ العقوبات والغرامات فى حالة ثبوت تورط إدارة الشركات فى التجنب الضريبي الضار والتهرب الضريبي.

- إجراء تعديل على التشريع الضريبي للتعرف بين ما يترتب على أنشطة التخطيط الضريبي من ممارسات تجنب ضريبي مقبولة، وما يترتب عليها من ممارسات تجنب ضريبي ضارة وتهرب ضريبي.
- إصدار دليل استرشادي من قبل الجهات المعنية بخصوص مخاطر ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة فى تحديد ضريبة دخل الشركات والعواقب السلبية المترتبة عليها.
- تفعيل الرقابة على سوق الأوراق المالية المصرى، لتوفير معلومات مفيدة لمصلحة الضرائب المصرية، لإيجاد آليات تحد من انخراط إدارة الشركات فى ممارسات السلوك الانتهازي وتصرفاتها غير القانونية بشأن تحديد الضريبة على دخل تلك الشركات.
- معالجة إدارة الشركات للتعثر المالى بعيدًا عن ممارسات السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، لما لها من آثار سلبية على سمعة الشركة، مما يؤثر سلبيًا على قيمتها السوقية. كما أن لهذه الممارسات تأثير سلبي على حصيلة موارد الدولة، مما يؤثر سلبيًا على كافة نواحي التنمية.
- إجراء مزيد من الدراسات التى تتناول محددات الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، نظرًا لأهميتها كمورد مالى يزيد الحصيلة المالية للخزانة العامة للدولة.
- إجراء مزيد من الدراسات التى تتناول الأثر لمراحل دورة حياة الشركة على محددات الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل.

### 13-3- مجالات البحث المقترحة

فى ضوء نتائج البحث وحدوده، يمكن اقتراح المقترحات البحثية التالية: دراسة وتحليل واختبار محددات السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، مثل: حوكمة الشركات، قابلية القوائم المالية للمقارنة، جودة التقارير المالية، جودة المراجعة، فعالية الرقابة الداخلية، البيانات الضخمة Big Data، الحوسبة السحابية Cloud Computing، والتحول الرقمية Digital Transformation. كذلك، دراسة وتحليل واختبار عواقب ونتائج السلوك الانتهازي فى تحديد ضريبة الدخل، مثل: كفاءة الاستثمار، تكلفة حقوق الملكية، تكلفة الديون، وخطر انهيار أسعار الأسهم.



## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو سالم، سيد سالم محمد. (2020). العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 24(3)، 371-411.
- حسين، علاء على أحمد. (2020). تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة على العلاقة بين كثافة الإنفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المتداول أسهمها ضمن مؤشر EGX 100. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(2)، 942-994.
- حشاد، طارق محمد عمر. (2021). قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة: دراسة علمية في بيئة الأعمال المصرية. **مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، 5(1)، 1-72.
- رجب، نشوى شاكرا علي. (2018). أثر التعثر المالي على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(4)، 943:981.
- سعيد، شيماء محمد؛ على، عبدالوهاب نصر. (2021). أثر العسر المالي على السلوك الانتهازي في حسابات ضريبة الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، 5(2)، 60-121.
- سمرة، ياسر محمد السيد عبدالعزيز، الموازيني، حسن شطا عاشور، وعبدالعزیز، هانى عبدالرحمن السيد. (2022). قياس أثر التخطيط الضريبي على استمرارية الشركة في ضوء عدم تماثل الشركة: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1)، 577-615.

السيد، محمد صابر حمودة. (2021). أثر دورة حياة الشركة على تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 8(4)، 9-92.*

عبدالبارى، إيهاب عبدالسميع. (2015). دراسة تجريبية لبيان تأثير التغير في الأصول الضريبية المؤجلة ومخصصها التقديرى على إدارة الضريبة وإدارة الأرباح. *رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.*

على، عبد الوهاب نصر. (2017). العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، 1(1)، 1-48.*

عيسى، عارف محمود كامل. (2015). قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(2)، 182-219.*

فودة، السيد أحمد محمود. (2020). الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والإحتفاظ بال نقدية - دراسة إختبارية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، 4(2)، 87-172.*

محمد، أحمد عصام محمود. (2018). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.*

محمد، دلال محمد إبراهيم. (2021). التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة إختبارية على الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(2)، 743-792.*

محمد، سعيد عبدالمنعم. (2010). مفاهيم ومبادئ التخطيط الضريبي لخدمة المستثمرين. *المؤتمر الضريبي السادس عشر: الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات المالية الحديثة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، 1، 1-42.*

مليجى، مجدى مليجى عبدالحكيم (2018)، تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية. *الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(4)، 330-401.

موقع البورصة المصرية، متاح على: <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>

موقع الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح على:

[http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa\\_ar/index.jsp](http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp)

موقع شركة مصر لنشر المعلومات، متاح على: <http://www.egidegypt.com>

موقع مباشر للمعلومات، متاح على: <http://www.mubasher.inf.com>

هلالى، أسامة أحمد جمال. (2018). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق فى البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال: دراسة تحليلية وميدانية. *الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(1)، 84-100.

وزارة الاستثمار. (2016). *معايير المحاسبة المصرية*، معيار المحاسبة المصرى (رقم 4)، "قوائم التدفق النقدى".

وزارة المالية. (2005). *قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لعام 2005 ولائحته التنفيذية*، المنشور بالجريدة الرسمية فى 10/6/2005.

يوسف، أيمن يوسف محمود، أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. (2019). *الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(4)، 398-468.

## ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abbas, N, Seemab, K, Waheed, A., and Hussain, S. (2020). The Impact of Firm Life cycle on the Corporate Tax Avoidance Strategies. **Foundation University Journal of Business & Economics**, 3(2), 23-83.
- Abdul Wahab, N., and Holland, K. (2012). Tax Planning, Corporate Governance and Equity Value. **The British Accounting Review**, 44 (2),111-124.
- Ahmed, A., Neel, M., and Wang, D. (2013). Does Mandatory Adoption of IFRS improve Accounting Quality Preliminary Evidence? **Contemporary Accounting Research**, 30 (4), 1344-1372.
- Ahmed, K., and Jinan, M. (2011). The association between research and development expenditure and firm performance: testing a life cycle hypothesis. **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, 7(4), 267-286.
- Al-Hadi, A., Chatterjee, B., Yafian, A., Taylor, G., and Hasan, M. (2017) Corporate social responsibility performance, financial distress and firm life cycle: evidence from Australia. **Accounting and Finance**, 59(2), 961-989.
- Altman, E. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. **The journal of finance**, 23(4), 589-609.
- Altman, E., Hotchkiss, E. (2006). **Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt**, Third edition. Wiley, Hoboken, NJ.
- Altman, E., Iwanicz-Drozowska, M., Laitinen, E., and Suvas, A. (2017). Financial distress prediction in an international context: A review and empirical analysis of Altman's Z-score model. **Journal of**

- International Financial Management & Accounting**, 28 (2), 131–171.
- Annuar, H., Salihu, I., and Obid, S. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 164(1), 150 – 160.
- Armstrong, C., Blouin, J., and Larcker, D. (2012). The Incentives for Tax Planning. **Journal of Accounting and Economics**, 53(1-2), 391–411.
- Armstrong, C., Blouin, J., Jagolinzer, A., and Larcker, D. (2015). Corporate Governance, Incentives and Tax Avoidance. **Journal of Accounting and Economics**, 60(1), 1–17.
- Aronmwan, J., and Okafor, C. (2019). Corporate Tax Avoidance: Review of Measures And Prospects. **International Journal of Accounting and Finance (IJAF)**, 8(2), 21–42.
- Barclay, M., and Smith, C. (1995). The maturity structure of corporate debt. **The Journal of Finance**, 50(2), 609–631.
- Black, E. (1998). Life-cycle impacts on the incremental value-relevance of earnings and cash flow measures. **Journal of Financial Statement Analysis**, 4(1), 40–57.
- Blaylock, B. (2016). Is tax avoidance associated with economically significant rent extraction among U.S. firms? **Contemporary Accounting Research**, 33(3), 1013–1043.
- Blaylock B., Gaertner, F., and Shevlin T. (2012). The Association between Book-Tax Conformity and Earnings Management. **Review of Accounting Studies**, 20(1), 141–172.
- Brondolo, J. (2009). **Collecting taxes during an economic crisis: Challenges and policy options**. International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781462339440.004>

- Bulow, J., and Shoven, J. (1978). The bankruptcy decision. **The Bell Journal of Economics**, 9(2), 437–456. <https://doi.org/10.2307/3003592>
- Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., and Shevlin, T. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms? **Journal of Financial Economics**, 95(1), 41–61.
- Chen, Y., Weston, F., and Altman, E. (1995). Financial Distress and Restructuring Models. **Financial Management**, 24(2), 57–75.
- Christensen, B., Olson, A., and Omer, T. (2015). The Role of Audit Firm Expertise and Knowledge Spillover in Mitigating Earnings Management through the Tax Accounts. **The Journal of the American Taxation Association**, 37 (1), 3–36.
- Dang, V., and Tran, X. (2021). The impact of financial distress on tax avoidance: An empirical analysis of the Vietnamese listed companies. **Cogent Business & Management**, 8(1), 1–10.
- Dechow, P., and Skinner, D. (2000). Earnings management: reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. **Accounting Horizons**, 14(2), 235–250.
- Desai, M., and D. Dharmapala. 2009. Corporate tax avoidance and firm value. **Review of Economics and Statistics**, 91(3), 537–546.
- Desai, M., and Dharmapala, D. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. **Journal of Financial Economics**, 79(1), 145–179.
- Desai, M., Dyck, A. and Zingales, L. (2007) Theft and taxes. **Journal of Financial Economics**, 84(3), 591–623.
- Dhamara, G., and E. Violita. (2017). The Influence of Financial Distress and Independence of Board of Commissioners on Tax Aggressiveness.

**Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR)**, 55(1), 81–86.

- Dickinson, V. (2011). Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. **The Accounting Review**, 86(6), 1969–1994.
- Drake, K. (2012). Does firm life cycle explain the relation between book–tax differences and earnings persistence?. **Ph–D Thesis**, Arizona State University. <https://core.ac.uk/download/pdf/79564193.pdf>
- Dyreng, D., Hanlon, M., and Maydew, L. (2008). Long–run corporate tax avoidance. **The Accounting Review**, 83(1), 61–82.
- Dyreng, S., Hanlon, M., and Maydew, E. (2010). The effects of executives on corporate tax avoidance. **The Accounting Review**, 85(4), 1163–1189.
- Edwards, A., Schwab, C., and Shevlin, T. (2013). Financial constraints and the incentive for tax planning. **Paper presented at the 2013 American Taxation Association midyear meeting: New faculty/doctoral student session**. Available at: <http://ssrn.com>
- Edwards, E., Schwab, C., and Shevlin, T. (2016). Financial Constraints and Cash Tax Savings. **The Accounting Review**, 91(3), 859–981.
- Frank, M., Lynch, J., and Rego, O. (2009). Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. **The Accounting Review**, 84(2), 467–496.
- Gabor, R. (2012). Relation between tax evasion and Hofstede’s model. **European Journal of Management**, 12(1), 1–12.
- Gleason, C., Pincus, M., and Rego, S. (2017). Material Weakness in Tax Related Internal Controls and Last Chance Earnings Management. **The Journal of the American Taxation Association**, 39 (1), 25–44.

- Gujarati, D. (2003). **Basic Econometrics**, 4th Edition, McGraw Hill, New York.  
[https://cbpbu.ac.in/userfiles/file/2020/STUDY\\_MAT/ECO/1.pdf](https://cbpbu.ac.in/userfiles/file/2020/STUDY_MAT/ECO/1.pdf)
- Habib A., and Hasan, M. (2019). Corporate life cycle research in accounting, finance and corporate governance: A survey, and directions for future. **International Review of Financial Analysis**, 61(C), 188-201
- Habib A., and Uddin Bhuiyan, M., and Hasan, M. (2018). Firm life cycle and advisory directors, **Australian Journal of Management**, 43(4), 575-592.
- Habib, A., and Hasan, M. (2015). Firm life cycle, corporate risk-taking and investor sentiment. **Accounting & Finance**, 57(2), 465-497.
- Hamers, L. (2017). The Role of Firm Life Cycle in the Functioning of Capital Markets. **Ph-D Thesis**, Universitaire Pers Maastricht, Netherlands, available online at: <https://doi.org/10.26481/dis.20170203lh>
- Hanlon, M., and Heitzman, S. (2010). A review of tax research. **Journal of Accounting and Economics**, 50(2-3), 127-178.
- Hasan, M., Al-Hadi, A., Taylor, G., and Richardson, G. (2016). Does a Firm's Life Cycle Explain Its Propensity to Engage in Corporate Tax Avoidance? **European Accounting Review, Taylor & Francis Journals**, 26(3), 469-501.
- Hasan, M., and Habib, A. (2017). Corporate life cycle, organizational financial resources and corporate social responsibility. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 13(1), 20-36.
- Hasan, M., Hossain, M., and Habib, A. (2015). Corporate life cycle and cost of equity capital. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11(1), 46-60.



- Helfat, C., and Peteraf, M. (2003) The dynamic resource-based view: capabilities lifecycles. **Strategic Management Journal**, 24(1), 997–1010.
- Huseynov, F. and Klamm, B. (2012). 'Tax Avoidance, Tax Management and Corporate Social Responsibility. **Journal of Corporate Finance**, 18 (4), 804 – 827.
- Hussain, A., Sanusi, M., Mahenthiran, S., and Hasnan, S. (2016). Management Motives and Firm Financial Misstatements in Malaysia. **Internatioanl Journal of Economics and Financial**, 6(4S), 18–25.
- Irawan, F. and Afif, A. (2020). Does Firms' Life Cycle Influence Tax Avoidance? Evidence from Indonesia. **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, 14(1), 1211–1229.
- Jantadej, P. (2006). Using the Combinations of Cash Flow Components to Predict Financial Distress. **Ph-D Thesis**, University of Nebraska, Lincoln, Nebraska.
- Kazemian, S., Shauri, N., Sanusi, Z., Kamaluddin, A., and Shuhidan, S. (2017). Monitoring mechanisms and financial distress of public listed companies in Malaysia. **Journal of International Studies**, 10(1), 92– 109.
- Khaliq, A., Altarturi, B., Thaker, H., Harun M., and Nahar, N. (2014). Identifying Financial Distress Firms: A Case Study of Malaysia's Government Linked Companies (GLC). **International Journal of Economics, Finance and Management**, 3(3), 1–40.
- Khuong, N., Liem, N., Thu, P., and Khanh, T. (2020). Does corporate tax avoidance explain firm performance? Evidence from an emerging economy. **Cogent Business & Management**, 7(1), 1–17.

- Kim, B., Li, Y., and Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. **Journal of Financial Economics**, 100(3), 639–662.
- Kim, H., Lee, H., and Lee, J. (2015). Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality. **The Journal of Applied Business Research**, 31(3), 1089– 1106.
- Koch, A. (2000). Financial Distress and the Credibility of Management Earnings Forecasts. **Ph-D Thesis**. Faculty of the Graduate School, University of Texas at Austin. <https://www.proquest.com/openview/db624e2248ea55d2827807d3aacef421/1?pq-origsite=gscholar &cbl=18750&diss=y>
- Koester, A., Shevlin, T., and Wangerin, D. (2013). Does operational efficiency spill over onto the tax return? **Working Paper**. Retrieved from <http://areas.kenanflagler.unc.edu/Accounting/Tax Center/taxsym2014/Documents/Wangerin KSW% 2020131209.pdf>.
- Koh, S., Durand, R., Dai, L., and Chang, M. (2015). Financial Distress: Lifecycle and Corporate Restructuring. **Journal of Corporate Finance**, 33(1), 19–33.
- Kusbandiyah, A., and Norwani, M. (2018). The Influence of Size Firm and Ownership Structure Toward Aggressive Tax Avoidance of Manufacture Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. **In 2018 3rd International Conference on Education, Sports, Arts and Management Engineering (ICESAME 2018)**. Atlantis Press.
- Lietz, G. (2013). Tax avoidance vs. tax aggressiveness: A unifying conceptual framework. **Working paper**, <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2363828>

- Loderer, C., Stulz, R., and Waelchli, U. (2016). Firm rigidities and the decline in growth opportunities. **Management Science**, 63(9), 3000–3020.
- Mangoting, Y. and Onggara, C. (2019). The Firm Life Cycle Dynamics of Tax Avoidance. <http://repository.petra.ac.id/id/eprint/18203>
- Mccarthy, Y. (2011). Behavioural Characteristics and Financial Distress. **Working Paper, Conference on Household Finance and Consumption**, Available at: <http://ssrn.com>.
- Michalkova, L., Adamko, P., Kovacova, M. (2019). The Analysis of Causes of Business Financial Distress. **Advances in Economics, Business and Management Research**, 56(3), 1–14.
- Mills, L. (1998). Book–tax Differences and Internal Revenue Service Adjustments. **Journal of Accounting Research**, 36(2), 343–56.
- Mocanu, M., Constantin, S-B, and Răileanu, V. (2021). Determinants of tax avoidance – evidence on profit tax-paying companies in Romania, **Economic Research–Ekonomiska Istraživanja**, DOI: 10.1080/1331677X.2020.1860794
- Mueller, D. (2003). The Corporation: Investments, Mergers and Growth. **Routledge, New York, NY**, DOI: [10.4324/9780203417645](https://doi.org/10.4324/9780203417645)
- Muttaqin, M., and Husen, S. (2020). *The Effect of Financial Distress, Executive Characteristics, and Executive Compensation on Tax Avoidance in Consumption Goods Sector Companies from 2016–2018*. [http://repository.stei.ac.id/1443/1/11167000492\\_Artikel%20Inggris\\_2020.pdf](http://repository.stei.ac.id/1443/1/11167000492_Artikel%20Inggris_2020.pdf)
- Nagar, N., and Sen, K. (2017). Do financially distressed firms misclassify core expenses?. **Accounting Research Journal**, 30 (2), 205–223.
- O'Brien, R. (2007). A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. **Quality & Quantity**, 41(5), 673–690.

- OECD. (2015). Available at: <https://www.oecd.org/tax/consumption/inter-national-vat-gst-guidelines.pdf>
- Ombaba. M. (2019). Determining the effect of information and communication on financial distress of unlisted banks in Kenya. **international journal of management, it & engineering**, 9(10), 1-20.
- Ozcan, A. (2016). Firm Characteristics and Accounting Fraud: A Multivariate Approach. **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies**, 2(2), 128-144.
- Palan, R., Murphy, R. and Chavagneux, C. (2010). Tax Havens: How Globalization Really Works. **Political Science Quarterly**, 127(3), 493-495
- Payne, D., and C. Raiborn. (2018). Aggressive Tax Avoidance: A Conundrum for Stakeholders, Governments, and Morality. **Journal of Business Ethics**, 147(1), 469-487.
- Puspitasari, S., and Muktiyanto, A. (2018). Earnings Management, Effective Tax Rate (ETR) and Book-Tax Gap (BTG). **GATR Accounting and Finance Review**, 3(1), 33-43.
- Rani, S., Susetyo, D., and Fuadah, L. (2018). The Effects of the Corporate's Characteristics on Tax Avoidance Moderated by Earnings Management (Indonesian Evidence). **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies**, 4 (3), 149-169.
- Richardson, G., and Lanis, R. (2007). Determinants of the variability in corporate effective tax rates and tax reform: evidence from Australia. **Journal of Accounting and Public Policy**, 26 (6), 689-704.
- Richardson, G., Lanis, R., and Taylor, G. (2015b). Financial Distress, Outside Directors and Corporate Tax Aggressiveness Spanning

- the Global Financial Crisis: An Empirical Analysis. **Journal of Banking & Finance**, 52(C), 112-129.
- Richardson, G., Taylor, G., and Lanis, R. (2013). The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. **Journal of Accounting and Public Policy**, 32(3), 68-88.
- Richardson, G., Taylor, G., and Lanis, R. (2015a). The impact of financial distress on corporate tax avoidance spanning the global financial crisis. **Economic Modelling**, 44, 44-53.
- Salah, W., (2019). Does Deferred Tax Mediate the Relationship between Tax Planning and Earnings Management? **Accounting Thought**, faculty of commerce, Ain Shams University, 23(2), 65-85.
- Sandmo, A. (2005). The theory of tax evasion: a retrospective view. **National Tax Journal**, 63(2), 643-663.
- Shahzad, F., Fareed, Z., Wang, Z., and Shah, S. (2020). Do Idiosyncratic Risk, Market Risk, and Total Risk Matter During Different Firm Life Cycle Stages? *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications*, **Elsevier**, 537(C), 1-18.
- Stickney, C., and McGee, V. (1982). Effective corporate tax rates the effect of size, capital intensity, leverage, and other factors. **Journal of Accounting and Public Policy**, 1(2), 125-152.
- Tabachnick, G., and Fidell, S. (2013). **Using multivariate statistics**. (6<sup>th</sup> ed.). Boston, MA: Allyn & Bacon.
- Tang, T., and Firth, M. (2011). Can book-tax differences capture earnings management and tax management? Empirical evidence from China. **The International Journal of Accounting**, 46(2), 175-204.

- Tilehnouei, M., Esfahani, s., and Soltanipanah. S. (2018). Investigating the Effect of Financial Distress on Tax Avoidance during the Global Financial Crisis in Companies Listed on Tehran Stock Exchange. **International Journal of Finance and Managerial Accounting**, 3(9), 41-51.
- Ugrin, J., Mason, T., and Emley, A. (2017). Culture's consequence: The relationship between income-increasing earnings management and IAS/IFRS adoption across cultures. **Advances in Accounting**, 37 (C), 140-151.
- Wang, F., Xu, S., Sun, J., and Cullinan, C. (2019). Corporate tax avoidance: a literature review and research agenda. **Journal of Economic Surveys**, 34(4), 793-811.
- Yoo, J., Lee, S., and Park, S. (2019). The Effect of Firm Life Cycle on the Relationship between R&D Expenditures and Future Performance, Earnings Uncertainty, and Sustainable Growth. **Sustainability, MDPI, Open Access Journal**, 11(8), 1-19.